



تجارب الجامعات السعودية في تبني الشهادات الاحترافية والتحديات التي تواجهها

ندى علي الاسمري
باحثة ماجستير ، قسم تقنيات وتصميم التعليم، كلية التربية، جامعة جدة ، المملكة العربية السعودية
البريد الالكتروني: NALASMARI0040.stu@uj.edu.sa

د. نهى فهد الطويرقي
أستاذ تقنيات التعليم المساعد، كلية التربية، جامعة جدة ، المملكة العربية السعودية
البريد الالكتروني: nfaltowairiki@ujedu.sa

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل تجربة الجامعات السعودية في تبني الشهادات الاحترافية في التعليم والتدريب الإلكتروني، مثل شهادة التدريب على التعليم الإلكتروني (OTT)، شهادة تصميم تجربة التعلم الإلكتروني (eLXD)، وشهادة ضبط جودة التعليم الإلكتروني (eLQA). تمحورت الدراسة حول التعرف على الخطط الاستراتيجية والممارسات العملية التي اعتمدها الجامعات السعودية لتنفيذ تقديم هذه الشهادات، إضافة إلى تحديد الممكنات والمعوقات التي واجهتها الجامعات خلال مرحلة التنفيذ. كما تم تسليط الضوء على دور المركز الوطني للتعليم الإلكتروني في دعم عملية التبني لضمان التوافق مع معايير الجودة الوطنية. اعتمد البحث على المنهج النوعي باستخدام دراسة الحالة، حيث تم جمع البيانات من مقابلات شبه مقننة مع ثمانية مشاركين تم اختيارهم من جامعتين سعوديتين حكوميتين والمركز الوطني للتعليم الإلكتروني. أظهرت النتائج تقديم الشهادات الاحترافية يتطلب تعاون مثمر بين المركز الوطني للتعليم الإلكتروني مع الجامعات المشاركة يتمثل في وضع الخطط الاستراتيجية للحصول على التراخيص اللازمة يليها تصميم البرامج بناء على معايير الجودة المعتمدة والحصول على الاعتماد من قبل المركز، ثم يبدأ التنفيذ و التقويم المستمر. وجود دعم فني، ارشادي، و تربوي منذ بدء التخطيط انتهاء بعملية التنفيذ و التقويم كان احد الممكنات الرئيسية التي ساهمت الجامعات للوصول الى المخرجات المرجوة. بناءً على هذه النتائج، قدم البحث توصيات لتحسين استراتيجيات تطبيق الشهادات الاحترافية، مع التأكيد على أهمية تقديم تدريب مستمر ودعم تقني لضمان الاستفادة القصوى من هذه المبادرات.

الكلمات المفتاحية: التدريب الإلكتروني ، الشهادات الاحترافية، تجربة الجامعات السعودية، التعليم العالي.



Experiences of Saudi Universities in adopting Professional Certificates and the Challenges they face

Nada Ali Alasmari

Master's Student, Department of Educational Technology and Design, College of Education, University of Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia

Email: NALASMARI0040.stu@uj.edu.sa

Dr. Noha Fahad Altowairiki

Assistant Professor of Educational Technology, College of Education, University of Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia

Email: nfaltowairiki@uj.edu.sa

ABSTRACT

This study aims to analyze the experiences of Saudi universities in adopting professional certifications in e-learning and training, including the Online Teaching Training (OTT) certification, e-Learning Experience Design (eLXD) certification, and e-Learning Quality Assurance (eLQA) certification. The research focused on examining the strategic plans and practical implementations adopted by Saudi universities for these certifications, as well as highlighted the role of the National Center for e-Learning in facilitating the adoption process through providing technical and administrative support to ensure alignment with national quality standards. The research employed a qualitative approach using a case study methodology, collecting data through semi-structured interviews with eight participants selected from two Saudi public universities and the National Center for e-Learning. The findings revealed that offering professional certifications requires productive collaboration between the National E-Learning Center and the participated universities reflected on developing strategic plans to obtain necessary licenses, designing programs based on approved quality standards, obtaining accreditation from the National Center, and implementing and continuously evaluating the programs. Ongoing technical and pedagogical support from the planning stage through implementation and evaluation was one of the key enablers that helped universities achieve the desired outcomes. Based on these findings, the research presented recommendations to improve strategies for implementing professional certifications, emphasizing the importance of providing continuous training and technical support to ensure maximum benefit from these initiatives.

Keywords: E-training ,professional certifications, challenges ,Saudi universities, higher education.



مقدمة:

شهد التعليم الإلكتروني تطوراً ملحوظاً في العقدين الماضيين، ليصبح أحد الركائز الأساسية في بناء المعرفة وتدريب الأفراد. في ظل التحول الرقمي المتسارع، أصبح التعليم التقليدي غير كافٍ لتلبية احتياجات الأفراد وسوق العمل المتغير. ومن هنا برز التدريب الإلكتروني كأداة رئيسية لتوفير المهارات والكفاءات المطلوبة بطريقة مرنة وفعالة. كما ساعد التدريب الإلكتروني في إتاحة الفرصة للأفراد من مختلف أنحاء العالم للوصول إلى المعرفة في أي وقت ومن أي مكان، مما أسهم في رفع كفاءة المتعلمين وتمكينهم من مواكبة التطورات في مجالات تخصصهم.

يتعدى التدريب الإلكتروني تقديم المحاضرات عبر الإنترنت ليشمل مجموعة واسعة من الأنشطة التفاعلية مثل الفصول الافتراضية، الاختبارات الإلكترونية، والمحاكاة، و المشاريع، والتقييمات المستمرة. هذه الأدوات تتيح للمدرسين تطبيق ما يتعلمونه بشكل فوري، مما يجعل التعليم أكثر شمولية وملاءمة لاحتياجات العمل. نتيجة لذلك، أصبح من الضروري تصميم برامج تدريبية إلكترونية فعالة و تطوير آليات تقييم دقيقة لقياس مهارات المتدربين بشكل موثوق.

في هذا السياق، أصبحت الشهادات الاحترافية أحد الحلول الأساسية لتوثيق المهارات والمعرفة التي يكتسبها الأفراد عبر التدريب الإلكتروني. وقد أصبحت هذه الشهادات معياراً عالمياً يضمن جودة التدريب ويسهم في تقديم تقييم دقيق للمدرسين، حيث لا تقتصر على الجوانب النظرية فحسب، بل تمتد لتشمل الجوانب التطبيقية للمجال، مما يضمن أن حامل الشهادة يمتلك المعرفة اللازمة والقدرة على تطبيقها في بيئة العمل.

كما أشارت اليونسكو (2019) إلى أن الشهادات الاحترافية تعد وسيلة فعالة لتعزيز التعليم المستمر والتنمية المهنية للأفراد، مما يساهم في مواكبة التطورات السريعة في مجالات تخصصهم، ويمنحهم ميزة تنافسية في سوق العمل. في هذا الإطار، أخذت الجامعات السعودية بالتعاون مع المركز الوطني للتعليم الإلكتروني خطوة كبيرة في تطوير واعتماد هذه الشهادات، وذلك استجابة لمتطلبات رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تحويل المملكة إلى مركز رئيسي للتعليم الرقمي.

وبالأخص في مجال التعليم الإلكتروني، توفر الشهادات الاحترافية فرصة مهمة لمختصي وممارسي هذا المجال لتطوير مهاراتهم وتوثيق قدراتهم في هذا القطاع المتنامي. وفقاً لدراسة البجالي ويونس (2022)، فإن هذه الشهادات تعزز من مكانة الأفراد المهنية وتفتح لهم آفاقاً جديدة في مسارهم الوظيفي، كما تساهم في تحسين جودة التعليم الإلكتروني من خلال توفير معايير موحدة لتقييم الكفاءات.

مشكلة البحث:

شهدت الجامعات السعودية في السنوات الأخيرة تحولاً ملحوظاً نحو تحسين جودة التعليم وتطوير مخرجاته، وكان من أبرز هذه التحولات تبني الشهادات الاحترافية كوسيلة لتحسين مهارات أعضاء الهيئة التدريسية وتعزيز قدرتهم على استخدام أدوات التعليم الحديثة، لا سيما في التعليم عن بُعد. ورغم أهمية هذا التوجه، فقد لاحظت الباحثتان من خلال استعراض الدراسات السابقة في هذا المجال، قلة الأبحاث التي تناولت تجربة الجامعات السعودية في تبني هذه الشهادات الاحترافية، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها أثناء تنفيذها. تشير الدراسات السابقة، مثل دراسة (Selvaratnam & Sankey (2020) ودراسة (Koniuk Group (2020)، إلى أن هناك حاجة ماسة لتوسيع نطاق البحث حول تطبيق الشهادات الاحترافية في المؤسسات التعليمية، مع التركيز على التحديات التي تواجه الجامعات في هذا المجال، وتوصي هذه الدراسات بضرورة إجراء المزيد من الأبحاث حول تجارب الجامعات في تبني هذه الشهادات، خصوصاً في السياقات المختلفة مثل الجامعات السعودية. تتمثل الفجوة البحثية في قلة الدراسات التي تركز على المؤسسات التعليمية نفسها وتجربتها مع تبني الشهادات الاحترافية مقارنة بالدراسات التي تناولت دمج المستحدثات التكنولوجية وتأثيرها على اتجاهات المتعلمين. الدراسات السابقة مثل الجهني (2017)، البجالي ويونس (2022)، والمسعد وآخرون (2021) ركزت بشكل أساسي على الأبعاد التعليمية والتكنولوجية، بينما لم تطرق إلى التحديات الإدارية والتنظيمية التي تواجه الجامعات في هذا السياق.

يهدف هذا البحث إلى سد هذه الفجوة البحثية من خلال تسليط الضوء على تجربة الجامعات السعودية في تبني الشهادات الاحترافية في مجال التعليم الإلكتروني، وتحديد الممكنات والتحديات التي تواجهها هذه الجامعات أثناء



تطبيق هذه الشهادات. كما يهدف البحث إلى تقديم توصيات للمؤسسات التعليمية لتحسين آليات التنفيذ وتجاوز العقبات المرتبطة بتطبيق هذه الشهادات.

أسئلة البحث:

تسعى الدراسة نحو الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

- ماهي تجارب بعض الجامعات السعودية في تبني الشهادات الاحترافية للتعليم والتدريب الإلكتروني؟**
ويتفرع من السؤال الرئيس السابق الأسئلة الفرعية التالية:
- 1- ماهي الخطط والممارسات التي اعتمدها الجامعات في تبني الشهادات الاحترافية؟
 - 2- ما هي الممكّنات و التحديات التي تواجه الجامعات في تبني الشهادات الاحترافية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- 1- تحليل تجربة الجامعات السعودية في تبني و تقديم التدريب الإلكتروني في مجال الشهادات الاحترافية حيث تعتبر مستحدث جديد يتم استخدامه على مستوى المملكة العربية السعودية باعتماد من المركز الوطني للتعليم الإلكتروني
- 2- تحديد الممكّنات و الصعوبات التي تواجه الجامعات في تقديم التدريب الإلكتروني في مجال الشهادات الاحترافية.

أهمية البحث:

قد تسهم نتائج البحث الحالي:

- 1- زيادة الوعي بالممكّنات و التحديات التي قد تواجه الجامعات في تبني الشهادات الاحترافية عبر التدريب الإلكتروني.
- 2- استفادة القائمين على الشهادات الاحترافية الجامعات السعودية من مخرجات البحث الحالي في تطوير منظومة التدريب الإلكتروني.
- 3- سد الفجوة العلمية العربية في مجال تبني الجامعات لتقديم التدريب الإلكتروني في مجال الشهادات الاحترافية.

حدود البحث:

أثناء تطبيق الدراسة تم الالتزام بالحدود التالية:

- الحدود الموضوعية: تجربة الجامعات السعودية للشهادات الاحترافية في التعليم والتدريب الإلكتروني.
- الحدود البشرية: (قياديين في المركز الوطني للتعليم الإلكتروني وعمادات التعلم الإلكتروني في الجامعات السعودية المتبينة للمقررات الإلكترونية، مصممين لمحتوى المقررات، المدربين الذين قاموا بتدريس/تدريب المقررات
- الحدود الزمانية: عام 2023-2024م
- الحدود المكانية: الجامعات السعودية المتبينة للشهادات الاحترافية.

مصطلحات البحث:

- **التدريب الإلكتروني E-Learning**: يُقصد بالتدريب الإلكتروني العملية التي يتم من خلالها تقديم الدورات التدريبية والبرامج التعليمية عبر الإنترنت باستخدام منصات إلكترونية، بهدف تطوير المهارات والكفاءات المهنية. حيث يُمكن للمتدربين الحصول على المحتوى التدريبي بشكل مرّن في الوقت والمكان من خلال استخدام أدوات تكنولوجية متعددة مثل الفيديوهات التعليمية، الاختبارات الإلكترونية، المحاكاة، والمناقشات الافتراضية. يهدف هذا النوع من التدريب إلى تزويد الأفراد بالمعرفة العملية والتقنيات الحديثة التي تساهم في تحسين الأداء



الوظيفي والمساهمة في تطوير الكفاءات في مجالات العمل المختلفة (Smith & Johnson, 2021; Patel & Adams, 2020).

وتعرّفه الباحثان إجرائياً بأنه: عملية تعليمية ممنهجة تُقدّم عبر منصات إلكترونية، تهدف إلى تحسين الكفايات المهنية والمعرفية للمشاركين من خلال برامج تدريبية احترافية تُنفَّذ عبر الإنترنت، يتميز هذا النوع من التدريب باستخدام تقنيات التعلم الإلكتروني المتزامن وغير المتزامن، مع التركيز على تحقيق الأهداف المحددة للشهادات الاحترافية الثلاثة المدروسة OTT, eLXD, Elqa.

الشهادات الاحترافية Professional Certifications: استناداً إلى تعريف (MQA, 2019) هي وثيقة تعليمية معتمدة مقدمة من جهة تعليمية أو تدريبية مرخصة حيث يركز هذا النوع من الشهادات على نطاق محدد من المهارات والكفاءات، كما أنها تُقدم عبر الإنترنت.

وتعرّفها الباحثان إجرائياً بأنها: شهادات تخصصية تُمنح بعد اجتياز برامج تدريبية معتمدة، تشمل شهادة OTT (التدريب على التعليم الإلكتروني)، وشهادة eLXD (تصميم تجربة التعلم الإلكتروني)، وشهادة ELXD (تصميم تجارب التعلم الإلكتروني)، تهدف هذه الشهادات إلى تطوير المهارات التقنية والمهنية للمستفيدين، بما يعزز قدرتهم على تصميم المحتوى الرقمي، إدارة التعليم الافتراضي، وتحقيق معايير الجودة العالمية ومتطلبات سوق العمل.

التحديات challenges: كما عرّفها (عليان وآخرون، 2023) الصعوبات والمشكلات التي تواجه عملية الأرشفة الإلكترونية في المكتبات الأردنية التي قد تعود لأسباب داخلية أو خارجية، وتحول دون قيام المكتبات بهذه العملية.

وتعرّفها الباحثان إجرائياً بأنها: العقبات التي واجهت الجامعات السعودية في تجربة تبني الشهادات الاحترافية.

الإطار النظري للبحث والدراسات السابقة المحور الأول: ما هية التدريب الإلكتروني ومعيقاته

لقد تزايد الاهتمام بالتدريب الإلكتروني كأداة فعالة في مجال التنمية المهنية المستدامة. مع تقدم التكنولوجيا، أصبح التدريب الإلكتروني يمثل مدخلاً حديثاً للتنمية والتطوير، استجابة للتحديات المعاصرة والتطورات العلمية. فالتنمية لا تعتمد فقط على توافر الموارد الطبيعية أو الأنظمة والقوانين، بل تستلزم أيضاً تنمية الكوادر البشرية. فعملية التنمية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتعليم. وقد تناول تقرير للأمم المتحدة دور التعليم في تعزيز التنمية من خلال تنمية الأفراد واكتشاف قدراتهم ومواهبهم، مما يساهم في تعزيز قدرتهم على الإبداع والابتكار. وبالتالي، تقع على عاتق المؤسسات التعليمية مسؤولية إعداد الأفراد وتوفير الخبرات التنموية في مختلف المجالات، مما يساعدهم على مواكبة التقدم التقني والعلمي، ويؤثر إيجاباً على تطور الأمة وقدرتها التنموية (احمد، 2016، 134).

تعددت تعريفات التدريب الإلكتروني، حيث لم تتفق الكتب والأبحاث والمؤلفات على تعريف شامل ومحدد ودقيق. فقد عرّف كل من Amara & Atia (2016) التدريب الإلكتروني بأنه "عملية تدريب من خلال الإنترنت للحصول على المعرفة في شتى المجالات، بهدف رفع المستوى العلمي أو لتحقيق التأهيل في بعض المهارات المكتسبة".

وعرّف التدريب الإلكتروني بأنه "عملية تدريبية تهدف إلى تقديم المحتوى التدريبي من خلال أي وسيط من آليات الاتصال الحديثة، مثل أجهزة الحاسوب وشبكة الإنترنت، لتخطي المسافة الجغرافية بين المتدرب والمدرّب. فهو عبارة عن نظام تدريبي يجمع بين متدربين ومدرّبين يفصلهم المكان والزمان، مما يمكّن الأفراد من التدريب والتغلب على ظروف الوقت والمكان. لذا، يتمكن المتدرب من اختيار متى يتدرب، وكيف يتدرب، وأين يتدرب، وماذا يتدرب، ضمن الحدود الممكنة" (زين، 2012).

وأشار الدهشان (2019) إلى أن مصطلح التدريب الإلكتروني أصبح شائع الاستخدام في وقتنا الحالي، سواء في القطاع التربوي والتعليمي أو في القطاع الخاص كالشركات والمعاهد. حيث أوضح أن التدريب الإلكتروني يعد



بيئة تفاعلية تستخدم البرامج والتقنيات التي تستفيد من شبكات الإنترنت، مما يساعد المتدرب على تحقيق أهداف العملية التدريبية من خلال التفاعل والتشارك مع المدربين. يتبين من التعريفات السابقة أن التدريب الإلكتروني يمثل عملية مقصودة ومخططة تعتمد على شبكة الإنترنت. يتميز هذا النوع من التدريب بقدرته على تجاوز العوائق الجغرافية، مما يسهل التواصل الفعال بين المدرب والمتدربين. فهو لا يقتصر فقط على نقل المعلومات، بل يعزز من التفاعل والمشاركة، مما يخلق بيئة تعليمية غنية ومبتكرة. بفضل هذه الخصائص، يوفر التدريب الإلكتروني فرصة فريدة للتعلم المستمر والنمو المهني، مما يساهم في تحقيق الأهداف التعليمية بكفاءة ومرونة عالية.

مكونات التدريب الإلكتروني:

تتكون منظومة التدريب الإلكتروني من ستة مكونات رئيسية، كما أشار إليهما العيسى والعمران (2021)

1. **المكون التدريبي:** يركز هذا المكون على تحديد أهداف التدريب الإلكتروني وأغراضه، بالإضافة إلى المحتوى المقدم والاستراتيجيات المستخدمة في إيصال المعلومات والوسائط المتاحة.
2. **المكون التقويمي:** يهتم بتقييم تحصيل المتدربين، فضلاً عن تقويم جودة التدريب وفعالية بيئة التدريب الإلكتروني.
3. **المكون التكنولوجي:** يتناول البنية التحتية اللازمة للتدريب الإلكتروني، بما في ذلك الأجهزة والوسائط والملحقات الضرورية لضمان تجربة تعليمية سلسة.
4. **المكون التصميمي:** يرتبط بتصميم البرمجيات والمواقع الإلكترونية وبرامج التصفح، مما يساهم في تحسين واجهة المستخدم وتجربة التعلم.
5. **المكون الإداري:** يُعنى بإدارة عمليات التدريب الإلكتروني، بما في ذلك تقديم الخدمات الإدارية مثل القبول والتسجيل وإدارة الاختبارات وغيرها من الخدمات التي تسهل سير العملية التدريبية.
6. **المكون الإرشادي:** يوفر الإرشادات اللازمة للمتدربين، سواء من الناحية التعليمية أو التشغيلية، مما يساعدهم على التكيف مع بيئة التدريب الإلكتروني وتحقيق أقصى استفادة منها.

تجمع هذه المكونات معاً لتشكيل إطار متكامل يعزز من فعالية التدريب الإلكتروني ويدعم أهداف التعلم المستمر. أهداف وعوائد التدريب الإلكتروني:

ويستهدف التدريب الإلكتروني تحقيق العديد من الأهداف والعوائد التدريبية كما ذكرها (خميس، 2011):

1. تحسين جودة البرامج والمواد التدريبية الإلكترونية على أساس معايير عالمية مقبولة، وبتفاصيل دقيقة.
2. تحسين جودة التدريب ونواتجه عبر توظيف فعال للنظريات المعرفية البنائية والاجتماعية وتطبيق مبادئ التدريب النشط.
3. تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التدريبية للجميع؛ فالتدريب الإلكتروني تدريب عادل لا يتحيز لفئة من الناس، يساوي بين الجميع ويوفر نفس الفرص لجميع المتدربين للمشاركة في عملية التدريب.
4. تحرير المتدربين من القيود التي يفرضها نظام التدريب التقليدي، مثل الالتزام بأماكن ومواعيد محددة.
5. تحقيق متعة التدريب عبر مجموعة متنوعة العروض المتعددة والمثيرة بعيداً عن الروتين والملل الذي تنسم به الحصص التدريبية الاعتيادية.

المتطلبات اللازمة للتدريب الإلكتروني:

نشر المركز الوطني للتعليم الإلكتروني (2021) متطلبات التدريب الإلكتروني بالمملكة العربية السعودية 2020 الآتية:

- وجود استراتيجية للتدريب الإلكتروني معتمدة من جهة الاختصاص ومنشورة ومتوافمة مع خطة الجهة.
- الالتزام بتحقيق النزاهة في بيئة التدريب الإلكتروني.
- الالتزام بمبادئ حقوق الملكية الفكرية وحقوق النشر.
- توفير كادر إشرافي على البيئة التدريبية.
- الالتزام بمعايير التصميم الشامل للتعليم UDL-Universal Design for Learning
- ضمان جودة المحتوى.



معايير جودة الدورات التدريبية الإلكترونية

قامت منظمة North American Council for Online Learning (NACOL) بتصميم معايير تهدف إلى ضمان جودة الدورات التدريبية الإلكترونية. تشمل هذه المعايير جوانب متعددة مثل محتوى الدورات، التصميم التعليمي والتكنولوجي، تقييم المتدربين، وإدارة التدريب. بدأت المبادرة بمراجعة شاملة للأدبيات الخاصة بمعايير الجودة، تلتها استبيانات لممثلي شبكة NACOL لضمان فعالية المعايير المعتمدة، والتي تتضمن المعايير الأساسية التالية:

1. معايير المحتوى

- أهداف واضحة: يجب أن تكون أهداف المحتوى قابلة للقياس، وتوضح ما يتوقعه المتدربون.
- تماشي المحتوى مع الأهداف: يتعين أن يتماشى محتوى الدورة التدريبية مع تحقيق الأهداف المحددة.

2. معايير التصميم التعليمي

يتضمن تصميم التدريب مستويات متعددة من خلال تنظيم المحتوى في وحدات مصغرة. إضافة إلى تحديد الأهداف وتصميم الأنشطة والموارد التي تشكل إطاراً مركزياً للتدريب.

3. معايير التقييم

- التقييم المستمر: يجب إجراء تقييم تكويني مستمر للتحقق من مدى تحقيق أهداف الدورة التدريبية.

4. معايير التكنولوجيا

المعايير الفنية والتقنية تضمن توافق أنظمة إدارة التعلم، وتحدد متطلبات الأجهزة والبرامج، مع تعزيز مهارات المدرسين والمتدربين في استخدام التكنولوجيا والاستفادة من الموارد المتاحة (North American Council for Online Learning, 2007).

معايير التدريب الإلكتروني في المملكة العربية السعودية

محلياً وضعت وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية، من خلال المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، معايير للتدريب الإلكتروني لتكون مرجعاً للجهات التدريبية، مع مراعاة التكامل مع معايير هيئة تقويم التعليم والتدريب. تتألف المعايير المنشورة في نسختها النهائية من قسمين رئيسيين (المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، 2020)

● القسم الأول: معايير الجهات واشتملت على ثلاثة معايير أساسية يتخللها سبعة وعشرين معياراً فرعياً، وفيما يلي عرض لهذه المعايير الأساسية:

- القيادة: ويقصد بها قيادة جودة التدريب الإلكتروني في كل إدارة أو جهة مسؤولة.
- التقنية: ويقصد بها الأنظمة والأدوات المستخدمة للتدريب الإلكتروني بجودة عالية
- التأهيل والدعم: ويقصد بهما الممارسات المتعلقة بتطوير وتدريب المدرسين والمتدربين.
- القسم الثاني: معايير البرامج وتألقت من أربعة معايير أساسية يتخللها ثمانية وثلاثون معياراً فرعياً، وفيما يلي عرضاً للمعايير الأساسية:
 - التصميم: وهي الممارسات المتعلقة بتصميم المقررات التدريبية الإلكترونية.
 - التفاعل: وهي الممارسات المتعلقة بالتعلم النشط وتفاعل ومشاركة المتدربين.
 - العدالة وإمكانية الوصول: وهي الممارسات المتعلقة بسهولة الوصول والتعلم واستخدام برامج وأدوات وتقنيات التعليم والتدريب الإلكتروني.
 - القياس والتقويم: الممارسات التي تمكن المتدرب من مراقبة أدائه وقياس مستوى التقدم.

مميزات التدريب الإلكتروني

أصبح التدريب الإلكتروني أداة محورية يتطلع إليها متخذو القرار في جميع قطاعات المجتمع لنهوض بكافة شرائح المجتمع، وذلك بفضل المزايا العديدة التي يقدمها ودوره الحيوي في المجال التنموي. وفي هذا السياق، أشار أحمد (2017) إلى فوائد التدريب الإلكتروني لكل من المدرب، المتدرب، ومؤسسة التدريب كما يلي:

1. المتدرب:

- مرونة الوقت والمكان: يمكن للمتدرب التدريب في الوقت والمكان المناسبين له، مما يتيح له اختيار ما يحتاجه فعلياً دون الارتباط بمواعيد محددة لبدء ونهاية فترة التدريب.



-**الفرصة للتجريب:** يُتاح للمتدرب تجربة المحاولة والخطأ دون شعور بالحرج، مما يمكنه من تكرار المحاولات حتى الوصول إلى مرحلة الإتقان، وبالتالي التقدم بخطى ثابتة نحو المستويات الأعلى.

2. المدرب

يساعد التدريب الإلكتروني المدرب على استغلال الوقت لاكتساب الخبرات وصقل المهارات، مما يعزز فرصه للتطوير المهني.

3. مؤسسة التدريب:

يقلل التدريب الإلكتروني التكاليف و يتيح تحديث البرامج بسرعة، مما يعزز كفاءة التدريب. تسهم هذه المميزات في جعل التدريب الإلكتروني خيارًا جذابًا وفعالًا لكافة الأطراف المعنية، مما يعزز من نجاح العملية التعليمية والتدريبية.

ذكر السيد والبيشي (2021) أن العديد من التجارب الإقليمية العربية قد أثبتت نجاحها البارز خلال جائحة كوفيد-19، حيث كانت المنصات الإلكترونية مثل منصة معهد الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية، ومنصة إثرائي، ومنصة بيبا زون لمعهد الإدارة العامة في مملكة البحرين، ومنصة معهد الإدارة العامة في سلطنة عمان، ومنصتي إدراك وتمكين من أبرز النماذج التي حققت نجاحًا كبيرًا خلال فترة الحجر المنزلي. وأشار الباحثان إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي كانت في طليعة الدول التي تبنت التدريب الإلكتروني منذ وقت مبكر، حيث طبقت أنظمة التعليم والتدريب الإلكتروني على مستوى الحكومات منذ سنوات طويلة. كما ظهرت العديد من المبادرات الفردية، حيث قام بعض المدربين بتنفيذ برامج تدريبية عبر منصات مثل يوتيوب و Zoom. بالإضافة إلى ذلك، تبنت بعض الهيئات والمؤسسات المجتمعية، مثل اتحاد نقابات المدربين العرب، تنظيم فعاليات ومؤتمرات وبرامج تدريبية خاصة بالتنمية البشرية خلال الجائحة، مما يعكس تفاعل المجتمع مع متطلبات الفترة الاستثنائية.

وتبعاً لذلك أوضح المركز الوطني معايير و ضوابط الحصول على التراخيص لتقديم برامج التعليم والتدريب الإلكتروني:

وفقاً للمادة الخامسة من لائحة التراخيص لتقديم برامج التعليم والتدريب الإلكتروني يتطلب على الجهة الراغبة في تقديم برنامج تعليم او تدريب إلكتروني الحصول على ترخيص المركز وفق الضوابط التالية (المركز الوطني، 2021):

- ان تكون الجهة حاصلة على ترخيص بممارسة نشاط التعليم أو التدريب من جهة الإختصاص.
- استيفاء معايير التعليم والتدريب الإلكتروني المعتمدة من المجلس.
- ان تكون الجهة حاصلة على ترخيص عام من المركز.
- ان يكون البرنامج مرخص من الجهة المختصة.
- ان يقدم البرنامج في نهايته شهادة معتمدة أو اتمام مستوى تعليمي محدد حسب التصنيف السعودي الموحد.
- استيفاء معايير البرامج المعتمدة من المجلس لبرامج التعليم والتدريب الإلكتروني.

مراحل بناء التدريب الإلكتروني

لتحقيق الأهداف المرجوة من التدريب الإلكتروني، يتطلب الأمر اتباع مجموعة من المراحل كما ذكرها عساف (2017) وهي:

1. مرحلة تخطيط التدريب الإلكتروني

في هذه المرحلة، يتم التنسيق مع خبراء التدريب لرسم الخطة العامة للبرنامج. يشمل ذلك:

- وضع خطة اللقاءات.
- جمع محتوى المادة التدريبية.
- تحديد أساليب تقويم التدريب.
- وضع استراتيجيات التدريب والإجراءات اللازمة لبدء البرامج التدريبية.

2. مرحلة تصميم التدريب الإلكتروني التفاعلي

تبدأ هذه المرحلة بتصميم المنهج التدريبي، حيث يتم:

- تجهيز وتحكيم البرنامج التدريبي.
- تضمين أساليب تقييم المتدربين.



-توفير وسائل التواصل المباشر وغير المباشر مع جميع أفراد العملية التدريبية.

3. مرحلة تنظيم وتنفيذ التدريب الإلكتروني التفاعلي

تتضمن هذه المرحلة:

-تحديد المدة الزمنية للتدريب ومدة كل لقاء بشكل مفصل.

-تحديد مواعيد التدريب ومنهجيته وأماكن انعقاده.

-توفير الدعم والمساندة لضمان استمرارية عمل النظام بدون أي مشكلات.

4. مرحلة تقييم التدريب الإلكتروني

تتم في هذه المرحلة:

-إجراء التعديلات اللازمة من خلال عملية التقييم.

-تطوير نظام التدريب ورسم استراتيجياته المستقبلية.

تساهم هذه المراحل بشكل متكامل في بناء نظام تدريب إلكتروني فعال يحقق الأهداف المرجوة ويعزز من تجربة التعلم.

المحور الثاني : الشهادات المهنية الاحترافية وتصميمها

شهدت الساحة المحلية مؤخراً اهتماماً متزايداً بالدورات التدريبية والشهادات المهنية في مجال التعليم الإلكتروني، التي أصبحت أداة أساسية لاعتماد الكفاءات في مجالات تخصصية متنوعة. تُمنح هذه الشهادات بناءً على تقييم دقيق لمستوى الإلتقان والمهارات المكتسبة، حيث يجمع تصميمها بين الجوانب النظرية والخبرة العملية، بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل. وتهدف هذه الشهادات إلى تعزيز الثقة في التعليم والتدريب الإلكتروني وضمان تطوير المهارات وفقاً لأعلى المعايير وأفضل الممارسات العالمية، مما يساهم في رفع كفاءة الممارسين في مختلف القطاعات.

■ تعريف الشهادات الاحترافية في التعليم الإلكتروني

تُعرّف اليونيسكو (2019) الشهادات الاحترافية بأنها "الشهادات التي تُمنح لمختصي التعليم الإلكتروني، وتعتبر مؤشراً على الكفاءة والمعرفة في مجالات معينة، مما يساهم في تعزيز جودة التعليم وفعالية الممارسات التعليمية". تشير الشهادات الاحترافية في التعليم الإلكتروني إلى البرامج التدريبية المعترف بها، التي تهدف إلى تزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات اللازمة لتصميم وتنفيذ وتقييم التعليم الإلكتروني بفعالية. تُعتبر هذه الشهادات بمثابة اعتمادات رسمية تعكس التزام الفرد بتطوير ذاته المهني والارتقاء بمستوى الأداء في ممارسات التعليم الإلكتروني (Bates, 2019).

وفقاً لجمعية ASTD، تُعرّف الشهادات الاحترافية بأنها إجراءات تقييم موحدة تهدف إلى تحديد الكفاءات المطلوبة في مجال معين التعليم والتدريب الإلكتروني، وتمنح الشهادات للأفراد الذين يظهرون تحقيق هذه الكفاءات من خلال اختبارات أو تقييمات أخرى (ASTD, 2014).

ويشير القحطاني (2020) إلى أن هذه الشهادات تمثل اعترافاً رسمياً بقدرات الأفراد في مجال محدد، مما يساهم في رفع مستوى الأداء المهني وزيادة كفاءة المتعلمين.

كما يوضح الفرخان (2021) أن الشهادات الاحترافية هي نماذج من التقييم تهدف إلى قياس المهارات والكفاءات لدى الأفراد في مجال التعليم الإلكتروني، مما يسهل عليهم التنافس في سوق العمل.

مجتمعات الممارسة في الشهادات الاحترافية:

مجتمعات الممارسة Communities of practice: تُعرّف بأنها مجموعة من الأشخاص يشتركون في الاهتمام تجاه موضوع ما يعمقون معارفهم وخبراتهم فيه بالتفاعل المستمر (Snyder, 2002,4)، و تعد مجتمعات الممارسة أحد الأسس النظرية التي يمكن توظيفها بفعالية في تصميم برامج الشهادات المهنية الاحترافية، خاصة في مجال التعليم الإلكتروني. وفقاً لدراسة "Developing Critically Thoughtful Learning Communities of Practice (2005)"، فإن إنشاء مجتمعات ممارسة إلكترونية يدعم التعلم



التعاوني وتبادل المعرفة بين المشاركين، مما يعزز الأداء المهني ويسهم في بناء بيئة تعليمية تفاعلية. الدراسة أظهرت أهمية تحديد أهداف مشتركة وتقديم الدعم المستمر من قبل الميسرين لضمان فعالية النتائج التعليمية، مشيرة إلى أن هذه المجتمعات تشجع على تطوير مهارات التفكير النقدي وتحسين الممارسات العملية. يمكن دمج نتائج هذه الدراسة في برامج الشهادات المهنية الاحترافية لتعزيز التجربة التعليمية، من خلال تفعيل منصات تتيح النقاشات التفاعلية، وورش العمل الإلكترونية، وتبادل الخبرات العملية. هذا النهج لا يساعد فقط في تطوير الكفاءات الفردية، ولكنه أيضًا يسهم في تحقيق أهداف المؤسسات الأكاديمية من خلال رفع مستوى المهارات المهنية للمتعلمين.

ومن أبرز ثلاث شهادات احترافية تخدم المجال البحثي الحالي (المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، 2020):

- **الشهادة المهنية الاحترافية في تقديم التعليم والتدريب الإلكتروني (OTT)**
تُعد شهادة (OTT-F) اعترافًا بكفاءة واحترافية الممارسين في التعليم الإلكتروني، إذ تؤهلهم بمهارات حديثة تلبي احتياجات المتعلمين وتعزز التعلم التعاوني والنشط. تُقدم الشهادة وفق معايير أهلية عبر جهات معتمدة مثل جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل ومنصة أعناب، ويتم التدريب والتأهيل وفقًا للكفايات الأساسية التالية:
- **الإلمام الرقمي:** يشمل الوعي بكيفية تصنيف ودمج الأدوات والتطبيقات الرقمية التعليمية، واستخدام منصة البرامج التعليمية. كما يؤكد على أهمية إدارة بيانات المتعلم الشخصية وضرورة اختيار مصادر المحتوى الإلكتروني التي تتناسب مع احتياجات المتعلم.
- **القيادة:** يتضمن تمييز البيانات من مصادر متعددة لاستخدامها في دعم المتعلمين، وتوظيف بيانات أداء المتعلم لتقويم فعالية التعليم. كما يعزز أهمية التخطيط وتطبيق السياسات الوطنية الخاصة بالتعليم الإلكتروني وضمان الوصول الشامل للمتعلمين.
- **علم أصول التدريس:** يتعلق بتصميم التعليم الإلكتروني من خلال وضع أهداف تعليمية قابلة للقياس وتطبيق استراتيجيات تعلم متنوعة تتناسب مع الفروق الفردية بين المتعلمين وتحفيزهم للاستمرار بالتعلم.
- **التقييم:** يُركّز على تصميم وسائل تقييم متنوعة تقيس قدرات المتعلمين باستخدام الوسائط المتعددة. كما يضمن تنفيذ استراتيجيات تعلم تعاوني وتقييمات إلكترونية آمنة وموثوقة.
- **التواصل والمشاركة:** يُشدد على بناء علاقات إيجابية عبر تطبيق استراتيجيات التواصل الفعال، وتقديم التغذية الراجعة، وتحفيز التواصل المستمر بين المتعلمين وأولياء الأمور، مع ربط المعرفة التقنية بالمحتوى النظري.
- **التطوير المهني:** يشمل تحديد فرص التطور المهني واستخدام أدوات الاستطلاع الرقمية لتحسين ممارسات التعليم الإلكتروني مع تطبيق استراتيجيات فعالة لإدارة الوقت.
- **بعد اجتياز التدريب، يتعين على المتقدم ممارسة ما تعلمه في تقديم التعليم الإلكتروني، ثم رفع ساعات الممارسة على موقع الشهادات الاحترافية لاستيفاء متطلبات الحصول على الشهادة التي تمتد صلاحيتها لمدة عام.**
- **الشهادة المهنية الاحترافية في تصميم خبرات التعليم الإلكتروني (eLXD)**
تعتمد شهادة (OTT-F) على 19 كفاية ضمن 6 مجالات و59 مؤشرًا، مع التركيز على تصميم خبرات التعليم الإلكتروني باحترافية من خلال تحليل بيئة التعلم والأهداف، يشمل التدريب استكشاف الأخطاء الرقمية وتعزيز المواطنة الرقمية، ويربط بين المفاهيم النظرية والتطبيقات العملية باستخدام الوسائط المتعددة والذي يشير إلى الكفايات التالية:
- 1- **الإلمام الرقمي:** يتضمن فهم الحاجة إلى توظيف الأدوات والتطبيقات الرقمية المناسبة في عملية تصميم محتوى إلكتروني تعليمي.
- 2- **القيادة:** يتضمن تمكين المعلمين من استخدام البيانات لتخطيط التعليم والتقييم الإلكتروني، وتطبيق المقاييس العالمية لدعم اتخاذ القرار.
- 3- **علم أصول التدريس:** يتطلب تحسين التعليم الإلكتروني تصميم برامج قائمة على مجتمعات التعلم المهني لدعم الإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس، مع بناء آليات تنبؤية لضمان الاستدامة والجودة.
- 4- **التقييم:** يجب تقويم البرامج التي تعزز التفاعل وحل المشكلات الواقعية، وتطوير أدوات تقييم مرنة وموثوقة لتحسين اتخاذ القرارات التعليمية.



5- **التواصل والمشاركة:** الوعي بأهمية إشراك جميع المستفيدين في إيصال رؤية التعليم الإلكتروني بما يتفق مع الرسالة والأهداف العامة لبرنامج التعليم الإلكتروني.

6- **التطوير المهني:** الوعي بضرورة استطلاع آراء الطلاب/ المتدربين، وأولياء الأمور، والمعلمين/المدرسين للتحسين المستمر في أنظمة ضبط الجودة.

الشهادة المهنية الاحترافية في ضبط جودة التعليم الإلكتروني (eLQA)

شهادة eLQA تُعترف بها لأخصائيي ضبط جودة التعليم الإلكتروني، المحكمين، المشرفين التربويين، ومدبري المدارس، حيث تثبت قدرتهم على تحسين جودة التعليم الإلكتروني. تتضمن الشهادة تطوير المعارف والمهارات وفقاً لـ 19 كفاية و 59 مؤشراً، تشمل:

- تقييم القدرات: أهمية تقييم أداء فريق العمل في استخدام الأدوات الرقمية.
 - تحديد احتياجات التدريب: فهم ضرورة التدريب المستمر لتحسين استخدام التطبيقات التعليمية.
 - بناء بيئة تعليمية مبتكرة: دعم الاستكشاف الفاعل للأدوات الرقمية.
 - اختبارات الموثوقية: تطبيق اختبارات لاكتشاف وإصلاح أخطاء النظام التعليمي.
 - الممارسات والسلوكيات: ابتكار ممارسات تتماشى مع المعايير المهنية والأخلاقية.
 - الجوانب الأخلاقية: تطبيق الجوانب الأخلاقية لضمان موثوقية البرامج الأكاديمية.
- في عصر الثورة الرقمية والتقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات، أصبحت الشهادات الاحترافية في مجال التعليم الإلكتروني عنصراً أساسياً لا غنى عنه لمختصي وممارسي هذا المجال. تمثل هذه الشهادات استثماراً حيويًا في تطوير المهارات والمعرفة، حيث تسهم في تعزيز فعالية التعليم وتحسين تجارب المتعلمين.

دور الشهادات الاحترافية في التنمية المهنية:

تُعد الشهادات الاحترافية عنصراً أساسياً في تطوير الكفاءات المهنية والتقنية، حيث أشار عدد من الباحثين أنها تسهم في تحسين فرص العمل، وتشجع على التعلم المستمر، وتدعم بناء شبكات مهنية فعالة، مما يجعلها أداة استراتيجية للتطور الوظيفي ومواكبة التغيرات السريعة في مجال التعليم الإلكتروني، ومن أدوارها التي ذكرت في الدراسات السابقة:

- **تطوير المهارات التقنية والمهنية:** تمنح الشهادات الاحترافية المهنيين الفرصة لاكتساب مهارات تقنية متقدمة في تصميم المحتوى التعليمي وإدارة أنظمة التعليم، مما يعزز قاعدة معرفتهم ويدعم تقديم تجارب تعلم عالية الجودة (Harris, 2020).
 - **تحسين فرص العمل والتقدم الوظيفي:** تشير الدراسات إلى أن الأفراد الحاصلين على شهادات احترافية يحققون نجاحات أكبر في سوق العمل، حيث يفضل أرباب العمل المرشحين ذوي المؤهلات المتخصصة، مما يسهل عليهم الحصول على فرص عمل أفضل وترقيات أسرع (Katz & Allen, 2020).
 - **تعزيز التعلم المستمر والتكيف مع التغيرات السريعة:** تشجع الشهادات الاحترافية الأفراد على التعلم المستمر، مما يساعدهم على متابعة أحدث الاتجاهات والتقنيات في التعليم الإلكتروني، بالإضافة إلى المشاركة في مجتمعات الممارسين وورش العمل (Anderson, 2021).
 - **توفير فرص للتواصل والتعاون:** تتيح الشهادات الاحترافية للأفراد فرص التواصل مع مختصين آخرين، مما يعزز تبادل المعرفة والخبرات ويؤدي إلى التعاون في المشاريع المشتركة، مما يعود بالنفع على جميع الأطراف المعنية (Schmidt, 2019).
- ### التحديات المرتبطة بالشهادات الاحترافية
- على الرغم من أدوارها الفعالة و فوائدها العديدة، تواجه الشهادات الاحترافية عدة تحديات، منها:
- تفاوت الجودة بين البرامج: تختلف جودة الشهادات المقدمة من مؤسسة لأخرى، مما يجعل اختيار البرنامج المناسب أمراً صعباً (Mehmet & Hakan, 2015).
 - حاجة إلى الاعتماد والاعتراف: يواجه المحترفون صعوبات في العثور على برامج معتمدة، مما يؤثر على الاعتراف بشهاداتهم في سوق العمل (Palloff & Pratt, 2013).
 - التكيف مع التطورات التكنولوجية: يتطلب التطور التكنولوجي المستمر تحديث المهارات بانتظام، وهو ما قد يكون تحدياً للبعض، خاصة ذوي الالتزامات العملية أو الأسرية (Adam, 2020).



الدراسات السابقة

أظهرت العديد من الدراسات أهمية الشهادات الاحترافية في تحسين جودة التعليم الإلكتروني. على سبيل المثال، تشير دراسة الحداد (2020) إلى أن الشهادات الاحترافية تساهم في تطوير المهارات التعليمية للممارسين، مما يعزز من جودة التعليم المقدم. كما أوضحت دراسة الشعلان (2019) أن هذه الشهادات تدعم فرص التعلم الذاتي والتكيف مع احتياجات المتعلمين المتغيرة.

في سياق متصل، تشير دراسة العتيبي والسواط (2022) إلى أن الشهادات الاحترافية في التعليم الإلكتروني تعزز من فعالية العملية التعليمية من خلال زيادة التفاعل بين المتعلمين والمدرسين، مما يؤدي إلى تحسين نتائج التعلم. وقد أكدت العوضي (2017) على ضرورة تبني مؤسسات التعليم العالي برامج شهادات احترافية تتماشى مع المعايير العالمية لتحسين جودة التعليم الإلكتروني.

تظهر دراسة Tang (2021) أن جائحة COVID-19 قد أدت إلى تسريع الطلب على الشهادات الاحترافية في التعليم الإلكتروني، حيث تسعى المؤسسات التعليمية إلى تطوير كوادرها لتلبية احتياجات التعليم عن بُعد. من جهة أخرى، أفادت دراسة Ali & Hussain (2020) بأن الشهادات الاحترافية تعزز من فرص التعليم مدى الحياة، مما يمكن الأفراد من تحسين مهاراتهم وتوسيع آفاقهم المهنية.

منهجية الدراسة

أولاً: منهج الدراسة

استناداً إلى أهداف الدراسة وطبيعتها التحليلية، تم اعتماد المنهج النوعي (Qualitative Methodology) كمنهجية للدراسة، وقد عرّفه كريسونيل (2019) بأنه " هو منهج يبيح استكشاف المعاني التي تشكل لدى الأفراد حول ظاهرة ما وفهمها، سواء ظاهرة اجتماعية أم انسانية، ويتمتع البحث النوعي بخصائص منها المرونة أثناء عملية البحث تتمثل في إضافة أسئلة أخرى جمع الأسئلة الدراسية الأساسية، وتعديل إجراءات جمع البيانات. كما أن من خصائصه . البيانات في مواقعها الطبيعية، وتحليل تلك البيانات استقرائياً، فيخرج الباحث من البيانات الجزئية بموضوعات عامة كلية، ويفسر ما تحمله البيانات من معان. ويتصف شكل التقرير النهائي للبحث النوعي بالمرونة في الصياغة والعرض" (ص.409)، وذكر أيضاً ان البحث النوعي يولي أهمية كبيرة لرأي أفراد العينة، ويعزز الفهم العميق للموقف والعوامل المؤثرة على الظاهرة المدروسة، وفقاً لما ذكره QuestionPro (2016) أن البحث النوعي يركز على فهم العوامل الكامنة وراء الظواهر الاجتماعية عبر جمع البيانات غير الكمية مثل الآراء والمشاعر والتجارب الشخصية. تُستخدم فيه تقنيات مثل المقابلات الفردية ومجموعات التركيز لتحليل المشاعر والدوافع العميقة للمشاركين.

تم اختيار منهج دراسة الحالة لتمكين الباحثان من تحليل وفحص البيانات بشكل دقيق حول عدد محدود من الأحداث أو الظواهر.

تُعتبر دراسة الحالة إحدى منهجيات البحث النوعي، وقد عرّفها (2019) Creswell "بأنها أحد التصاميم النوعية التي يستكشف فيها الباحث الظاهرة بعمق، فيجمع معلومات تفصيلية بإجراءات تفصيلية على مدة زمنية طويلة. وقد تكون تلك الحالة برنامجاً أو نشاطاً أو عملية أو أفراداً أو ربما مجموعة أفراد"، و يعرّفها متولي (2016) بأنها منهج لتنسيق وتحليل المعلومات المتعلقة بالفرد وبيئته، مما يساعد في توضيح الأسباب التي أدت إلى الوضع الحالي، حيث تركز على الفحص الدقيق والعميق لوضع معين، الفكرة الأساسية لدراسة الحالة هي تقديم بحث متعمق في حالة معينة، سواء كانت حالة فردية أو مجموعة حالات، باستخدام كافة الوسائل المناسبة. وقد يهدف هذا الأسلوب إلى الوصول إلى فهم شامل لتلك الحالة، حيث يتم تحليلها في سياقها الطبيعي دون الانشغال بتعميم النتائج على حالات أخرى.

أسباب اختيار دراسة الحالة

وفقاً لـ الغباري وآخرون (2015)، يتم اختيار دراسة الحالة للأسباب التالية:

- التركيز على خصائص وحدة مفردة: يبيح الاستكشاف العميق والتحليل الدقيق للظواهر والتي تمثلت في تحليل تجارب الجامعات السعودية في تبني الشهادات الاحترافية تحديداً للتعليم و التدريب الإلكتروني متمثلة في (الشهادة الاحترافية في تقديم التعليم والتدريب الإلكتروني OTT، الشهادة الاحترافية في تصميم خبرات التعليم الإلكتروني eLXD، الشهادة المهنية الاحترافية في ضبط جودة التعليم الإلكتروني eLQA)



○ الطابع الشمولي: يدرس جوانب متعددة للحالة، مما يكشف عن جوانب غير مسبوقة، في هذا البحث تم اختيار المشاركين من جهات متعددة (المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، الجامعات المتبينة للشهادات الاحترافية) ولديهم مسؤوليات مختلفة (قياديين، مصممين تعليميين، تقنيين، مدرّبين) وذلك لفهم التجربة بصورة شاملة مكتملة الجوانب.

○ التمكين العميق: يسمح بالتثليث (Triangulation) باستخدام أدوات جمع بيانات متنوعة حيث تم جمعها في هذا البحث من المقابلات الشبه مقننه مع اشخاص مختلفين من جهات مختلفة و متعددة ذوي خبرات متنوعة إضافة الى جمع الوثائق(ص. 37-38).

تحديد حالة الدراسة

تم تحديد الحالة للدراسة بناءً على معايير محددة، وهي:

- أن تكون الجامعة مُتبينة للشهادات الاحترافية التابعة للمركز الوطني للتعليم الإلكتروني، مثل: الشهادة المهنية الاحترافية في تقديم التعليم والتدريب الإلكتروني (OTT)، الشهادة المهنية الاحترافية في تصميم خبرات التعليم الإلكتروني (eLXD)، الشهادة المهنية الاحترافية في ضبط جودة التعليم الإلكتروني (eLQA).

بناءً على هذه المعايير تم اختيار جامعتين على النحو التالي:

الجامعة الأولى (أ)، تقع في المنطقة الوسطى، تُعد من الجامعات الحديثة والرائدة في التعليم الإلكتروني، حيث تبنت الشهادات الاحترافية مبكراً. حصلت على أكثر من 80 اعتماداً برامجياً من جهات دولية ومحلية، ونالت عمادة التعلم الإلكتروني فيها جائزة التميز في التعلم الإلكتروني. تقدم العمادة برامج شهادات مهنية احترافية مثل الشهادة المهنية في التعليم والتدريب الإلكتروني (OTT)، وتصميم خبرات التعليم الإلكتروني (eLXD)، وضبط جودة التعليم الإلكتروني (eLQA). وقد اجتاز أكثر من 1400 متدرب هذه البرامج، مما يبرز جهود الجامعة في تطوير مهارات التعليم الإلكتروني.

أما الجامعة الثانية (ب)، تقع في المنطقة الجنوبية، فهي من أبرز الجامعات السعودية في مجال تطوير التعليم الإلكتروني. أطلقت برامج شهادات احترافية مثل الشهادة المهنية في التعليم والتدريب الإلكتروني (OTT) باستخدام نمط غير متزامن وتقنيات حديثة، مستهدفة تعزيز الكفاءات المهنية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب. بالإضافة إلى ذلك، حصلت الجامعة على جوائز وطنية في الابتكار بالتعليم الإلكتروني وساهمت في إثراء المحتوى التعليمي المفتوح عبر منصات مثل OERx وFutureX، مما أتاح موارد تعليمية عالية الجودة لآلاف المستخدمين.

ثانياً: المشاركون في الدراسة

في هذا البحث تم اختيار 8 من المشاركين بطريقة قصدية تنوعت أدوارهم بين (قياديين في عمادات التعليم الإلكتروني للجامعات المشاركة، مدرّبين، مصممين و أعضاء من المركز الوطني).

الاسم	الجهة	المنصب
عزام	المركز الوطني للتعليم الإلكتروني	مدير، يقود مبادرات تطوير الشهادات الاحترافية
بسام	المركز الوطني للتعليم الإلكتروني	إداري، يشرف على الدعم الفني والتعليمي
طارق	المركز الوطني للتعليم الإلكتروني	أخصائي تطوير المحتوى التعليمي الإلكتروني
أحمد	جامعة A	مدرّب في عمادة التعليم الإلكتروني
علي	جامعة A	إداري في عمادة التعليم الإلكتروني
خالد	جامعة A	عضو هيئة تدريس ومدرّب في مجال التعليم الإلكتروني
سالم	جامعة B	محلل جودة التعليم الإلكتروني
محمد	جامعة B	قيادي في عمادة التعليم الإلكتروني



ثالثاً: أدوات الدراسة

استخدمت الباحثان مجموعة من الأدوات لجمع البيانات، حيث يتطلب البحث النوعي نوعاً من التحليل العميق لدلالات المعاني (الرشدي، 2021). في هذه الدراسة، تم اعتماد الأدوات التالية:

المقابلة (Interview):

تعتبر المقابلة وسيلة رئيسية لجمع المعلومات، حيث تتيح للباحث التعرف على أفكار ومشاعر وآراء الآخرين. كما يمكن من خلالها إعادة بناء الأحداث الاجتماعية التي لم تُلاحظ مباشرة (الغباري وآخرون، 2015). عرّف أبو نصار وآخرون (1999) المقابلة في البحوث النوعية بأنها محادثة موجهة بين الباحث والمبحوث، تهدف إلى استكشاف ملامح ومشاعر ومواقف المشاركين.

استخدمت الباحثان أداة المقابلات شبه المقننة مع الأفراد المعنيين بتبني الشهادات الاحترافية في الجامعات السعودية والذي بلغ عددهم (8) مشاركين تنوعت أدوارهم بين القادة في المركز الوطني للتعليم الإلكتروني وعمادات التعلم الإلكتروني ومدربين ومصممين. وقد تم إعداد اسئلة المقابلة من قبل الباحثان بناء على أهداف البحث، تشكلت في (3) نماذج حسب أدوار المشاركين (العمادة، المدربين، المركز الوطني). تمحورت غالبية الأسئلة حول أسباب بزوغ فكرة تبني وتقديم الشهادات الاحترافية، ماهية التحديات التي واجهتهم وكيف تم التغلب عليها وماهي عوامل النجاح حيث كانت بعض الأسئلة ارتجالية تتبع منحى الحوار ليتم تكوين صورة كاملة من كل المشاركين، ونظراً للتوجه التقني واختلاف المواقع الجغرافية للمشاركين تم عقد المقابلات عن بُعد باستخدام (الاتصال المباشر، أو تطبيقات الاجتماعات مثل Zoom و Microsoft Teams) بحسب الطريقة التي يفضلها المشارك، وقد تراوحت مدة إجراء المقابلة ما بين 45-60 دقيقة، وقد تم تسجيلها باستخدام احد تطبيقات التسجيل بعد أخذ الإذن من المشاركين، ثم تم تفرغ المقابلات الصوتية لنصوص يدوياً، لتتمكن الباحثان من تحليل البيانات.

2. الوثائق والسجلات المكتوبة

تشمل جميع المصادر والمراجع التي تحتوي على المعلومات الضرورية للبحث. تعتبر الوثائق الرسمية والإحصائية والشخصية أيضاً أدوات هامة لجمع البيانات، حيث قامت الباحثان بجمع الوثائق من موقع المركز الوطني للتعليم الإلكتروني مثل (شروط تبني شهادات الاحترافية، والمعايير).

تحليل البيانات

وتم الاعتماد في تحليل المقابلات على التحليل الموضوعي (Thematic analysis)، الذي وضعه كل من (Braun & Clarke, 2006)، وفق 6 مراحل:

1. تجميع البيانات وكتابتها: تم تفرغ التسجيلات الصوتية وتحويلها إلى نصوص مكتوبة، ثم أرسلت للمشاركين لمراجعتها والتأكد من صحتها وثبيت المعلومات، وفي الوقت ذاته، تم تجميع البيانات المتعلقة بموقع المركز الوطني للتعليم الإلكتروني.

2. ترميز البيانات (Coding). تم قراءة البيانات عدة مرات لاستخراج الرموز وبلغ عدد الرموز 15. تم استعمال تطبيق Transkriptor لترتيب الرموز في صورتها النهائية

3. تصنيف الرموز وفق موضوعات فرعية (Sub-themes) بعد ترميز البيانات بدأت مرحلة تجميعها في مجموعات بناء على التشابه والاختلاف بينهم وذلك لبناء الموضوعات الفرعية. بلغ عدد الموضوعات الفرعية 6.

4. تصنيف الموضوعات الفرعية تحت موضوعات رئيسية (Main-themes). تم مراجعة الموضوعات الفرعية ومراجعة الرموز التابعة لكل موضوع فرعي وذلك لبناء الموضوعات الرئيسية للإجابة عن تساؤلات البحث.

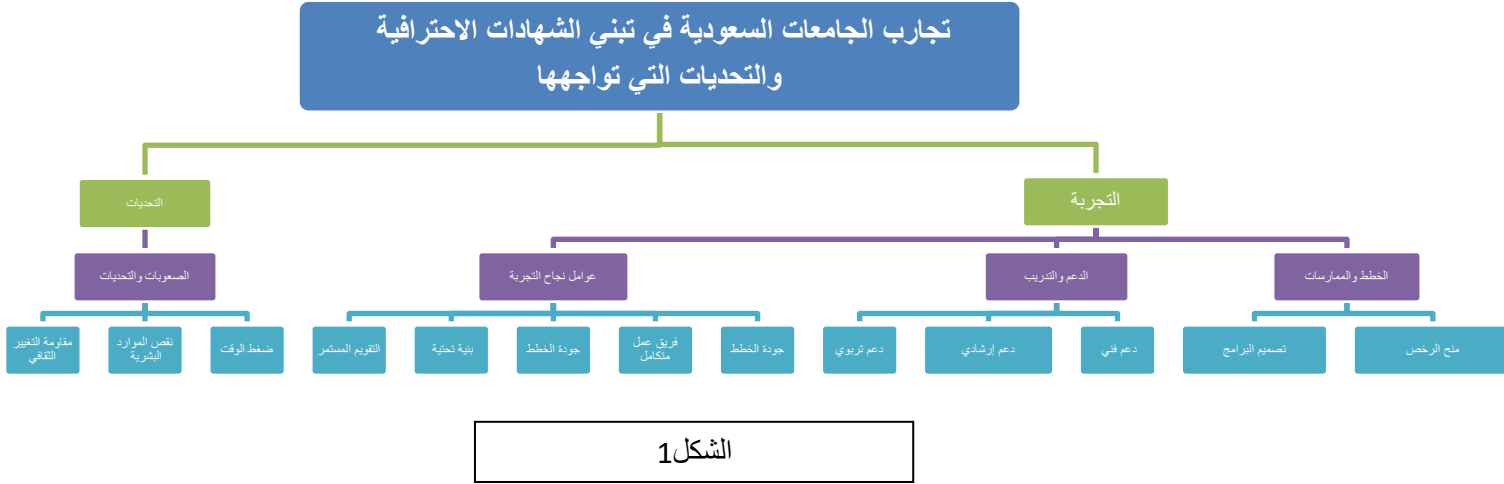
5. تسمية الموضوعات وتحديد مدى ارتباط البيانات مع هدف الدراسة. في هذه المرحلة تم مراجعة الموضوعات الرئيسية للتأكد من تحقيقها لاهداف البحث والاجابة عن تساؤلاته.

6. كتابة النتائج وقد تم تحليل البيانات يدوياً من قبل الباحثان، باستخدام الخرائط الذهنية وكتابة الملاحظات واستخدام أقلام التظليل وقد سارت مرحلة التحليل متزامنة مع مرحلة جمع البيانات، حيث كان يتم تحليل بيانات كل مقابلة بعد الانتهاء منها دون انتظار المقابلة التي تليها، وهذا مما يميز البحث النوعي (القحطاني، 2018).



نتائج الدراسة:

تمكنت الباحثتان من استخراج (31) رمز من البيانات باستخدام التحليل الموضوعي، مما أسفر عن توليد (4) موضوعات فرعية. ، جرى تصنيف هذه الموضوعات الفرعية ضمن (2) موضوع رئيسية ، كما يتضح في الشكل التالي:



الموضوع الأول: تجربة الجامعات السعودية في تبني الشهادات الاحترافية

يركز هذا الموضوع على عرض تجربة الجامعات السعودية في تبني الشهادات الاحترافية، من خلال تسليط الضوء على العوامل المؤثرة في نجاحها، ودورها في تطوير التعليم، إضافة إلى تحليل دور المدربين والمتدربين وأهمية الدعم المقدم لضمان جودة التنفيذ. تم تحليل البيانات بعمق للخروج برؤية شاملة تعكس هذه التجربة وتوثق إنجازاتها.

■ الخطط والممارسات:

في هذا الموضوع ، تم عرض النتائج المتعلقة بالإستراتيجيات والممارسات التي اعتمدها الجامعات السعودية في عملية تبني الشهادات الاحترافية من خلال المقابلات التي أجريت مع المشاركين. حيث ان هذا الموضوع الفرعي يتطرق الى محورين رئيسية كالتالي: الرخص و التصاميم.

اولاً : الرخصة

لتقديم الشهادات الاحترافية الثلاث (eLQA, eLXD, OTT) على وجه الخصوص، يتعين على الجامعات الحصول على نوعين من التراخيص: الرخصة العامة والرخصة الخاصة. تهدف الرخصة العامة إلى التأكد من جاهزية وقدرة الجهة المعنية على تقديم التعليم أو التدريب الإلكتروني، ويشمل هذا النوع من التراخيص ثلاثة معايير رئيسية، وتختلف معايير التعليم الإلكتروني بناءً على نوع القطاع أو الجهة، سواء كانت في مجال التدريب أو التعليم العام أو التعليم العالي. يركز البحث الحالي على قطاع التعليم العالي، الذي يتفرع إلى ثلاثة معايير أساسية، يتضمن كل منها معياراً إلزامياً وآخر اختياريًا.

○ معيار القيادة

والذي يضمن التزام الجهة بإعداد استراتيجيات معتمدة ومنشورة للتعليم الإلكتروني، وضمان النزاهة الأكاديمية في العملية التعليمية الإلكترونية. كما يتضمن هذا المعيار تحديث المحتوى الإلكتروني بما يتماشى مع القوانين المعمول بها، مع الالتزام بحقوق الملكية الفكرية وحقوق النشر. من بين مكونات هذا المعيار أيضاً اعتبار الحضور الإلكتروني معادلاً للحضور التقليدي، وقياس رضا المستفيدين من البرنامج الإلكتروني، فضلاً عن إدارة الموارد بكفاءة ووفقاً للوائح المعتمدة، وضمان كفاية الموارد لضمان استدامة التعليم الإلكتروني.

○ معيار التقنية

حيث يركز على قدرة الجهة على ضمان خصوصية بيانات المستفيدين وتوفير نظام دخول موحد وآمن، فضلاً عن التحقق من هوية المستفيدين. يشمل هذا المعيار أيضاً وجود أنظمة لإدارة التعلم والفصول الافتراضية،



إضافة إلى نظم الاختبارات الإلكترونية وتحليل البيانات وتتبع تفاعل المتدربين. كما يتعين أن تضمن الجهة إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة.

○ معيار التأهيل والدعم

يتطلب من الجهة أن توفر برامج تهيئة للمتعلمين في استخدام التقنية ومهارات التعليم الإلكتروني، إلى جانب برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس. يشمل هذا المعيار أيضاً توفير بوابة إلكترونية للدعم والتدريب، مع تعليمات واضحة للدعم الفني يجب أن تكون متاحة طوال مدة تنفيذ البرنامج، بالإضافة إلى تمكين ذوي الإعاقة من الوصول إلى الخدمات الإلكترونية.

وانطلاقاً من معايير الرخص العامة، ننقل إلى معايير الرخص الخاصة التي تفرض متطلبات أكثر تخصصاً لضمان جاهزية البرامج التعليمية والتدريبية والتطويرية لتقديمها بنمط التعليم أو التدريب الإلكتروني، وينبغي أن تنتهي هذه البرامج بشهادات معتمدة أو إتمام مستوى تعليمي محدد.

تتمثل معايير الرخص الخاصة في ثلاثة جوانب رئيسية:

○ **التصميم والتفاعل:** يهدف هذا المعيار إلى ضمان تفاعل المتدربين مع المحتوى بشكل فعال من خلال توفير بيئات تدريبية مبتكرة تدعم عملية التعلم.

○ **العدالة وإمكانية الوصول:** يتمثل هذا المعيار في ضمان أن البرامج التعليمية متاحة لجميع المتعلمين دون تمييز، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات ذوي الإعاقة، حيث يشمل ذلك تكييف المنصات التعليمية لتكون متوافقة مع التقنيات المساعدة مثل قارئات الشاشة والمحتوى النصي البديل، بالإضافة إلى توفير ترجمات نصية للمواد الصوتية والفيديوهات.

○ **القياس والتقويم:** يتطلب هذا المعيار اعتماد أدوات تقييم دقيقة وموضوعية لقياس تقدم المتعلمين، مما يعزز من تحسين الأداء التعليمي ويضمن تحقيق الأهداف التعليمية المرجوة.

التراخيص الخاصة (للبرامج)

تتعلق هذه التراخيص بالبرامج التعليمية والتدريبية التي تقدم بنمط التعليم الإلكتروني. وتشمل ثلاثة أنواع من التراخيص:

- **رخصة برنامج عن بعد:** تمنح عند تقديم جميع المقررات ضمن خطة البرنامج عن بعد.
- **رخصة برنامج مدمج:** تمنح عند تقديم عدد من المقررات ضمن خطة البرنامج عن بعد.
- **رخصة مقرر:** تمنح عند تقديم مقرر مشترك عام عن بعد أو مدمج.

وقد ذكر - علي - إداري في عمادة التعلم الإلكتروني حيث قال بعد استيفاء كل متطلبات ومعايير وشروط المركز تجاه المقررات تعطى الرخصة ويتم اعتماد الجامعة كجهة رسمية مرخصة للتقديم هذا النوع من الشهادات وفي الإطار ذاته ذكر - محمد - قيادي في عمادة التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد أنه "هناك متطلبات قد تكون عامة وعالمية مُتبعة مثل: التحقق من المتطلبات القانونية داخل الدولة وتطوير برنامج معتمد متوافق مع المعايير المهنية في مجال الإختصاص ثم يتم التقديم على طلب الرخصة وعلى أساس ذلك يتم منح الرخص.

ثانياً: التصميم

الجامعات المشاركة في الدراسة أولت اهتماماً كبيراً بتصميم المحتوى التعليمي المقدم ضمن هذه الشهادات، حيث حرصت على أن يكون متوافقاً مع معايير المركز الوطني للتعليم الإلكتروني. تتمحور هذه المعايير حول وضوح أهداف المحتوى الرقمي، واعتماد هيكلية معيارية وثابتة لجميع الوحدات والصفحات. كذلك، تشمل تقسيم المحتوى إلى أجزاء صغيرة، وتوفير محتوى رقمي متنوع (نصوص ووسائط سمعية وبصرية)، مع دمج الوسائط المتعددة بطريقة تضمن جودتها وتسهم في تحسين تجربة التعلم من خلال تسهيل القراءة وتقليل الإجهاد. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتضمن المحتوى أجزاءً إثرائية، وأن تكون واجهات أنظمة إدارة التعلم منظمة لتيسير تنقل المتعلم بين الأجزاء المختلفة بسهولة، بما يحقق أقصى استفادة من التجربة (المركز الوطني للتعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد).

إلى جانب ذلك، يتم إثراء المحتوى بأجزاء إضافية تدعم المتعلم، مع تنظيم واجهات أنظمة إدارة التعلم بشكل يتيح سهولة التنقل بين الوحدات المختلفة، مما يعزز من كفاءة المتعلمين واستفادتهم القصوى من التجربة التعليمية. وقد أشار المركز الوطني للتعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد إلى أهمية هذه العناصر في تحسين تجربة التعلم الإلكتروني وضمان جودتها .



فيما يتعلق بالمسؤولية عن تصميم محتوى الشهادات، أكد المشاركون في الدراسة أن الجامعات تتحمل المسؤولية الكاملة عن إعداد وتصميم وتقديم المحتوى، بما يتماشى مع المعايير المعتمدة. وأوضح "سالم" قائلاً: "المحتوى التفصيلي، الأنشطة، التفاعل، والمواد السمعية والبصرية تم تطويرها بالكامل داخل الجامعة، بمساهمة فريق متخصص من مصممي الجرافيك والمحتوى". بينما شدد "علي" على أن جميع مراحل الإعداد تم تنفيذها داخلياً وفق معايير "Quality Matters" التي وضعها المركز الوطني .

وأشار "بسام"، أحد ممثلي المركز الوطني، إلى أن تصميم محتوى الشهادات يعتمد على نموذج مقترح يتم تطبيقه من قبل الجامعات. وقد استعرض نموذج تصميم شهادة OTT كمثل على ذلك، حيث يتضمن: موضوعات رئيسية تتناول مبادئ تكنولوجيا التعليم، أدوات التعلم الرقمي، استراتيجيات التعليم القائم على التكنولوجيا، وتطوير المحتوى .

○ **هيكل المحتوى:** يتم تنظيمه في وحدات تعليمية تحتوي على محاضرات نظرية، مقاطع فيديو، وقراءات متعمقة مدعومة بأمثلة تطبيقية .

○ **أنشطة التعلم:** تشمل المشاريع التطبيقية التي تعزز المهارات العملية، إلى جانب حلقات النقاش التي توفر فرصة للتفاعل مع الخبراء .

○ **آليات التقييم:** تتنوع بين التقييم المستمر، المشاريع التطبيقية، دراسات الحالة، وتقييم الأقران، إضافة إلى الاختبار النهائي الذي يُعد أداة قياس رئيسية لاستيعاب المعرفة المكتسبة. وأوضح "عزام" من المركز الوطني أن الجامعات تتمتع بالمرونة في اختيار الآليات التقييمية المناسبة لضمان تحقيق أهداف التعلم .

هذا الاهتمام بتصميم المحتوى يعكس التزام الجامعات بتقديم برامج تعليمية ذات جودة عالية، تستجيب لاحتياجات المتعلمين وتتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، مما يعزز من فعالية التعليم الإلكتروني ويدعم تطوره في المستقبل.

● الدعم والتدريب

بعد الحصول على موافقة تصميم البرامج من قبل المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، تأتي مرحلة توفير الدعم والتدريب اللازم سواء على مستوى المركز الوطني أو الجامعات المقدمة للشهادات الاحترافية، حيث يُعد توفير الدعم والتدريب عنصراً أساسياً لضمان نجاح برامج الشهادات المهنية الاحترافية (السلمي، 2020).

توصلت النتائج إلى أن الجامعات السعودية، بالتعاون مع المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، تقدم دعماً شاملاً ومتعدد الأوجه يساهم في تعزيز جودة التعليم والتطوير المهني. وهذا يتفق مع ماجاءت به دراسة الزايد (2019) على أن التعاون بين المؤسسات التعليمية والمراكز الوطنية يعد استثماراً حيويًا في تطوير التعليم وتحسين الكفاءات اللازمة للمستفيدين.

شمل التعاون في تقديم الدعم ثلاث أنواع على النحو التالي:

● الدعم الفني:

أظهرت النتائج أن المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، يقدم دعماً أساسياً للجهات الراغبة في الحصول على رخصة تقديم الشهادات المهنية الاحترافية شمل مراقبة جودة الشبكة والتأكد من إتاحة أدوات الاتصال اللازمة لضمان تجربة سلسة، حيث ذكر علي بأن الدعم المقدم من المركز الوطني للتعليم كان شكل، "إطاراً تنظيمياً ومعايير واضحة وإرشادات وتوجيهات لعملية الاعتماد، بالإضافة إلى خدمات المتابعة والإشراف والتحقق من الجودة"، كما أشار خالد أنه "كان هناك تواجد دائم لفريق الدعم في كل دورة تم تقديمها للتأكد من سلامة أدوات الاتصال وجودتها، وكان الفريق يقدم كافة أشكال الدعم الممكنة للتأكد من سير الدورة، جهود بُذلت يشكرون عليها حقيقة".

● الدعم الإرشادي:

أظهرت نتائج الدراسة أن الدعم الإرشادي المقدم من المركز الوطني للتعليم الإلكتروني كان له دور كبير في مساعدة الأفراد والجهات لتحقيق أهدافهم الأكاديمية والمهنية. تم تقديم الدعم على ثلاثة مستويات:

○ مستوى المتدربين: قدمت العمادة والمركز توجيهات دقيقة للمستفيدين حول اختيار الشهادات المناسبة لهم وفقاً لخبراتهم وأهدافهم المهنية، مما يساعدهم على التوافق مع متطلبات سوق العمل. كما أكدت الدراسات السابقة على أهمية الاستشارات الفردية لتحقيق هذا التوافق.



○ مستوى المدربين وفرق العمل: قدم المركز خطط سير عمل واضحة لتوزيع المهام وضمان الكفاءة العالية في التنفيذ. كما قدم المتخصصون دعماً مستمراً لأفراد الفريق لضمان النجاح، مع تحديد الأهداف والمعايير الوطنية لتنظيم الشهادات المهنية الاحترافية.

○ مستوى الجهات: قدم المركز مبادرة دعم استراتيجية تهدف إلى تمكين الجامعات من تحقيق أهدافها الأكاديمية والمهنية، بما في ذلك تقديم التوجيه حول تفعيل التعليم الإلكتروني وتوفير حلول للتحديات التقنية واللوجستية. كما ساعد في وضع معايير وإطار وطني لاعتماد الشهادات المهنية الاحترافية، مما يضمن توافقها مع المعايير المحلية والدولية.

لقد تميز الدعم المقدم من المركز بكونه متعدد الأبعاد، حيث شمل الجوانب التقنية والفنية، بما يتيح للجامعات تحسين استخدامها للأدوات التعليمية الحديثة، مثل المنصات الإلكترونية وتقنيات التقييم الإلكتروني. كما تم توفير الإرشاد والدعم في كيفية تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية على هذه المنصات، مما يساعد الجامعات على رفع جودة التعليم الإلكتروني وتعزيز تفاعل المتعلمين. علاوة على ذلك، عمل المركز على تقديم حلول موجهة للتحديات التي قد تواجهها الجامعات أثناء تطبيق هذه البرامج، مما يساهم في تسهيل عملية الانتقال إلى التعليم الإلكتروني بشكل أكثر مرونة وفاعلية.

وقد ساهم المركز الوطني للتعليم الإلكتروني مع عمادات الجامعات في إعداد خطط سير عمل واضحة ومحددة من خلال تقديم الملاحظات وقيل الاعتماد وأكد على ذلك سالم في قوله " كنا نرفع الخطط للمركز ليتم اعتمادها قبل التعميم"، مما أسهم في إيضاح الرؤية العامة للمشروع وتوزيع المهام بشكل منظم بين الفرق المعنية، كما عمل المركز بالتعاون مع العمادات على وضع معايير وإطار وطني لتنظيم واعتماد الشهادات المهنية الاحترافية، حيث يحدد هذا الإطار المعايير التي يجب أن تتوافر في الشهادات المعتمدة لضمان توافقها مع المعايير المحلية والدولية.

● الدعم التربوي:

توصلت الدراسة إلى أهمية وجود الدعم التربوي في تحسين جودة الشهادات الاحترافية. حيث أظهر المشاركون أهمية توفير الموارد التعليمية اللازمة وتطوير المحتوى بما يتماشى مع المعايير التربوية. لقد تم تقديم الدعم التربوي بـ صور مختلفة في حين تم تكليف بعض الخبراء في التربية بـ داخل الجامعة لتقديم المحتوى والتأكد من تحقيق أفضل المخرجات بناء على ما ذكره علي " استعنا بكم زميل في التربية ليقدم المحتوى أو يساعد في بناءه وفق المعايير التربوية التي يرونها تناسب الفئة المستهدفة"،

علاوة على ذلك، أشار المشاركون إلى أن هذا الدعم التربوي المركزي لن يقتصر فقط على توفير المحتوى الجاهز، بل سيشمل أيضاً تقديم تدريب وإرشاد للمدربين حول كيفية استخدام هذه الموارد بكفاءة وفعالية، هذا النوع من الدعم يمكن أن يرفع من مستوى العملية التدريبية المقدمة ويضمن تحقيق مخرجات عالية الجودة. وهذا ما أوضحته دراسة المسعد وآخرون (2021)، التي أكدت على أهمية الدعم التربوي في تحسين جودة التعليم والتدريب، كما أشارت دراسة الجهني (2017) إلى أن توفير الموارد التعليمية المناسبة يساهم في تعزيز فعالية البرامج التدريبية.

● عوامل نجاح التجربة

أظهرت الدراسة أن تجربة الجامعات السعودية في تبني الشهادات الاحترافية اعتمدت على مجموعة من العوامل الأساسية التي أسهمت في نجاحها. **جودة المحتوى التعليمي** كانت العنصر الأبرز، حيث أكدت آراء المشاركين أن المحتوى المصمم بعناية كان الركيزة الأساسية لتحقيق فهم عميق لدى المستفيدين، حيث ذكر سالم: " أن المحتوى تم تصميمه من قبل خبراء و اشخاص ذوي كفاءة عالية، مما أدى الى جودة المحتوى"، وأردف بأنه تم التصميم وفق معايير عالمية محددة . إضافة إلى ذلك برز فريق العمل المتكامل كعامل حاسم، حيث كان التعاون بين الفريق الأكاديمي والتقني والإداري عاملاً رئيسياً في نجاح التجربة. وأكدت النتائج على أن **جودة الخطط المرسومة** من قبل العمادات عززت المسار الصحيح لتحقيق الأهداف التعليمية، فقد ذكر علي: " أن الجامعات كانت تقوم بإعداد الخطة ثم رفعها إلى المركز ليتم اعتمادها وليتأكدوا بأنها تحقق الأهداف المرسومة"، كما أن **البنية التحتية التقنية** الحديثة والمتطورة وفرت بيئة تدريبية مرنة وسلسة، و **الدعم الفني** كان جزءاً لا يتجزأ من نجاح التجربة، حيث قدم المركز الوطني للتعليم الإلكتروني دعماً شاملاً شمل توفير منصات متقدمة، وضمان جودة الشبكات والاتصالات. كما أسهمت الشراكات الدولية التي شجعها المركز مع جهات مثل Microsoft و Cisco في تحقيق اعتراف عالمي بالشهادات المهنية المقدمة. وأخيراً، أظهرت عمليات التقييم



والتحسين المستمرة التي تبنتها الجامعات دورًا فعالاً في تحسين جودة البرامج حيث ذكر أحد المشاركين بأن عملية التقييم كانت مستمرة خلال عملية تقديم الشهادة بحيث يتم التأكد من ضمان الجودة في كل خطوة وضمان تلبية احتياجات المستفيدين.

الموضوع الثاني: الصعوبات والتحديات حول التجربة

تواجه تجربة تبني الشهادات الاحترافية في الجامعات السعودية عدة تحديات. أبرزها هو ضغط الوقت، حيث أشار المشاركون إلى صعوبة التوفيق بين إعداد المحتوى وتنظيم الجدول الزمني، كما أضافوا أن المتدربين واجهوا صعوبة في إدارة أوقاتهم بسبب التزاماتهم الأكاديمية والعائلية؛ إذ ذكر - سالم - أن "المتدربين شعروا بضغط كبير، حيث كان المدرب يطلب منهم إنجاز مهام محددة يوميًا مثل إجراء quiz، في حين كان الزملاء مشغولين بمسؤولياتهم الأكاديمية والعائلية".

إضافة إلى ذلك، هناك نقص الموارد البشرية المؤهلة، كما أشار أحد المشاركين من المركز الوطني إلى التحديات حيث أشار إلى "نقص الموارد البشرية وعدم وجود كوادر مؤهلة، بالإضافة إلى تحديات التدريب، و لمواجهة هذه التحديات عملت الجامعات على تحسين الموارد البشرية من خلال برامج تدريبية خاصة، كما قامت بتحديث البنية التحتية التقنية لضمان استمرارية العملية التعليمية بشكل فعال.

أحد التحديات الرئيسة الأخرى كانت مقاومة التغيير الثقافي وهو ما يسمى بالخوف من التغيير، حيث شعر العديد من الأفراد بعدم الارتياح تجاه المستحدثات في التعليم الإلكتروني، حيث ذكر سالم: "أن الخوف من التغيير كان هو الشعور السائد الذي يسيطر على الأغلبية، وأنا ما ألومهم دائماً في خوف من المستحدثات". ولكن تم التغلب على هذه العقبة من خلال توضيح الخطط والتوقعات للمستفيدين، كما أشار محمد "لكن الحمد لله تم العمل على هذا النوع من العقبات بتوضيح الصورة والخطط والمدخلات والمخرجات".

نتائج البحث ومناقشتها

الإجابة عن تساؤل البحث والخاص بالخطط والممارسات التي اعتمدها الجامعات في تبني الشهادات الاحترافية:

بناء على نتائج الدراسة تم التوصل الى ان تقديم الشهادات الاحترافية الثلاث مرت بخطوات محددة ومعايير مقننة للحصول على النتائج المرغوبة. لذلك تم التخطيط ووضع الممارسات لضمان نجاح التجربة بدء من الحصول على الرخص من خلال التأكد من توافر المعايير والشروط من قبل المركز الوطني للتعليم الإلكتروني والتعلم عن بدء، ثم تأتي مرحلة تصميم البرامج التعليمية الخاصة بالشهادات الثلاث والحصول على الموافقة للتنفيذ، انتهاء بوجود الدعم والتدريب اللازم الخاص بالمدرسين او المتدربين على حد سواء. فيما يلي سيتم الشرح بالتفصيل عن كل خطوة من هذه الخطوات.

أولاً: منح الرخص

قام المركز الوطني للتعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد بوضع خطط ومعايير محددة للتأكد من مدى جاهزية الجامعات والمعاهد والمنشآت التدريبية من تقديم الدورات او الشهادات عن بعد من خلال تقديمها للرخص. حيث تدعم التراخيص الممنوحة رؤية المملكة 2030 من خلال تطوير الكوادر البشرية، حيث أن التراخيص للشهادات المهنية يضمن تحقيق معايير جودة عالية في البرامج التدريبية. كما ذكر عزّام أن التراخيص تسهم " في تنظيم البرامج التدريبية لتتوافق مع احتياجات سوق العمل المحلي والعالمي". وهذا ما أشارت اليه دراسة الزايد (2019) أن التراخيص تسهم في تطوير الكوادر البشرية وتحسين مخرجات التعليم. أكدت نتائج الدراسة على أن التراخيص الممنوحة للشهادات الاحترافية تلعب دورًا حيويًا في الالتزام بالمعايير المطلوبة وتعزيز ثقة المستفيدين، وضمان توافق البرامج مع المعايير الوطنية.

وللحصول على رخصة تقديم الشهادات المهنية الاحترافية في الجامعات السعودية، تم التأكيد على أنه يتعين على الجهات المقدمة للالتزام بسلسلة من الإجراءات المنظمةة التي تضمن الامتثال الكامل للمعايير والشروط المعتمدة. تبدأ العملية بالتواصل مع الجهات المختصة، يليها تقديم طلب الاعتماد الرسمي واستيفاء جميع المتطلبات المحددة. بعد ذلك، يتم تقييم الجهة للحصول على الاعتماد النهائي، مما يؤهلها لتقديم الشهادات المهنية الاحترافية



وفق أعلى المعايير الأكاديمية والمهنية، وهذا ما بينه المركز الوطني للجهات الراغبة في الحصول على ترخيص للبرامج الإلكترونية، ان تكون الجهة حاصلة على:

- ترخيص ممارسة نشاط التعليم أو التدريب من جهة الاختصاص.
- استيفاء معايير التعليم والتدريب الإلكتروني المعتمدة من المجلس. من المركز ترخيص البرنامج من الجهة المختصة.

- ان يقدم البرنامج في نهايته شهادة معتمدة أو اتمام مستوى تعليمي محدد حسب التصنيف السعودي الموحد (المركز الوطني، 2021).

التراخيص العامة (للجهات)

تتطلب الجامعات الحصول على ترخيص عام لضمان جاهزيتها لتقديم برامج شهادات مهنية متوافقة مع المعايير الوطنية. ويشمل هذا الترخيص ثلاث معايير رئيسية:

- **القيادة:** يجب أن تتبنى الجهة استراتيجية شاملة للتعليم الإلكتروني، تتضمن الأهداف ووسائل التنفيذ المعتمدة من الجهات المختصة. ، بالإضافة إلى ضرورة قياس رضا المستفيدين وتقديم الدعم الأكاديمي لضمان الاستدامة.
- **التقنية:** يجب توفير أنظمة آمنة لحماية خصوصية بيانات المستفيدين، مع نظام دخول موحد وآمن. كما يتطلب الأمر استخدام منصات متكاملة لإدارة التعلم والفصول الافتراضية، من الضروري أيضاً توفير نظام تنبيهات إلكتروني وتسهيل الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة.

- **التأهيل والدعم:** ينبغي تقديم برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب لتعزيز مهارات استخدام التقنية. يجب توفير بوابة إلكترونية للدعم والتدريب، مع تعليمات واضحة للدعم الفني المستمر. يتطلب الأمر أيضاً تمكين ذوي الإعاقة من الوصول الكامل إلى خدمات التعليم الإلكتروني وتوفير موارد تقنية وإدارية لضمان سير العمل بكفاءة.

التراخيص الخاصة (للبرامج)

تتعلق هذه التراخيص بالبرامج التعليمية والتدريبية التي تقدم بنمط التعليم الإلكتروني. وتشمل ثلاثة أنواع من التراخيص:

تُمنح رخصة البرنامج عن بُعد عند تقديم جميع المقررات ضمن خطة البرنامج بالكامل عن بُعد، بينما تُمنح رخصة البرنامج المُدمج عند تقديم جزء من المقررات بالطريقة ذاتها. أما رخصة المقرر فتُخصص للمقررات المشتركة العامة المقدمة عن بُعد أو بأسلوب مُدمج.

بعد استيفاء المعايير والمتطلبات من المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، يُمنح الاعتماد للراغبين في تقديم الشهادات الاحترافية، مما يسمح لهم بتقديم برامج معترف بها رسمياً. يتطلب ذلك التوافق مع المعايير القانونية المحلية والدولية، وتطوير برامج معتمدة تتماشى مع المعايير المهنية. كما أوضح علي "بعد استيفاء المتطلبات تُمنح الرخصة ويتم اعتماد الجامعة كجهة مرخصة".

وبهذا ترى الباحثتان أن الاجراءات المتخذة من قبل الجامعات والمركز الوطني الإلكتروني تكفل بجودة الرخص للبرامج التعليمية، والتدريبية لتقديمها بنمط التعليم أو التدريب الإلكتروني، بمختلف مكوناته إما من ناحية المحتوى العلمي للمادة التعليمية أو التدريبية، أو من ناحية المدربين الأكاديميين والفنيين، وهذه النتيجة تأتي تأكيداً على دراسة العوضي (2017) التي أشارت إلى ضرورة تماشي برامج شهادات احترافية مع المعايير العالمية لتحسين جودة التعليم الإلكتروني.

ثانياً: تصميم البرامج التعليمية

بعد الحصول على الرخص، تأتي مرحلة تصميم المقررات والبرامج التدريبية كخطوة محورية تتطلب تنسيقاً وثيقاً بين الجامعات والمركز الوطني، وقد أظهرت الجامعات اهتماماً بالغاً بتصميم محتوى البرامج التدريبية بما يتماشى مع المعايير التي وضعها المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، والتي تتمحور حول عدة عناصر أساسية، **من أبرز هذه العناصر:** وضوح الأهداف التعليمية للمحتوى الرقمي، واعتماد هيكلية معيارية ثابتة لجميع الوحدات التعليمية، إضافة إلى تقسيم المحتوى إلى أجزاء صغيرة ومنظمة تسهل على المتدربين استيعابها.

كما يولي المركز أهمية كبيرة لتنوع الوسائط التعليمية المستخدمة، سواء كانت نصوصاً أو مواد سمعية وبصرية، مع دمج الوسائط المتعددة بشكل يضمن جودتها ويسهم في تعزيز تجربة التعلم ، حيث تشير دراسة الجهني



(2017) إلى أن تنوع الوسائط التعليمية واستخدام الأنشطة التطبيقية يعمل على تعزيز التفاعل الفعّال، مما يساهم في تحسين تجربة المتدربين ويجعلها أكثر توافقاً مع احتياجاتهم التعليمية.

تم التأكيد في هذا السياق على ضرورة تحمل الجامعة المسؤولية الكاملة في الإعداد، التصميم، والتقديم، بما يتماشى مع معايير "Quality Matters" الخاصة بالمركز الوطني، وقد أوضح "سالم" ذلك بقوله: "المحتوى التفصيلي، الأنشطة، التفاعل، والمواد السمعية والبصرية كلها تم تطويرها داخل الجامعة" حيث تتمثل المعايير في ضرورة أن تتمتع الشهادات الاحترافية بتصميم هيكلي واضح، يحدد أهدافاً تعليمية قابلة للقياس وتقييمات دقيقة تعكس المهارات المطلوبة. كما يجب أن تستند الشهادات إلى مواد تعليمية حديثة تدعم الأهداف التعليمية، مع تضمين أنشطة تفاعلية تعزز التفاعل بين المتعلمين والمحتوى. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد التصميم على تقنيات مبتكرة وسهلة الوصول، مع توفير خدمات دعم مستمرة لتحسين تجربة المتعلم. ، مع ضمان الوصول الشامل للمحتوى لجميع الفئات المستهدفة.

تتفق نتائج هذا البحث مع نتائج البجالي ويونس (2022) حيث تؤكد على أهمية استخدام المعايير الوطنية الدقيقة في تصميم المحتوى التعليمي، وهو ما يساهم بشكل مباشر في تحسين فعالية التقييم وضمان الجودة في البرامج التعليمية.

استناداً إلى ما تم التأكيد عليه سابقاً بشأن مسؤولية الجامعات في تصميم محتوى الشهادات، تم تحديد أن العملية تمت وفقاً لنموذج مقترح. وقد شمل النموذج المعتمد في تصميم شهادة OTT كمثال عدداً من العناصر الرئيسية التي تعكس الأسس والمنهجيات المتبعة لتحقيق معايير الجودة والفعالية في الشهادة، يتضمن العناصر التالية:

- **هيكل المحتوى:** يتم تنظيم المحتوى في وحدات تعليمية تحتوي على وسائط متعددة واساليب توضيح متعددة.
 - **أنشطة التعلم:** تشمل أنشطة متعددة تعزز التفاعل والتطبيق العملي، مثل حلقات النقاش، ودراسات الحالة.
 - **آليات التقييم:** تتنوع أساليب التقييم لتشمل التقييم المستمر الذي يتابع أداء المتدربين طوال مدة البرنامج، التقييم عبر المشاريع، تقييم الأقران.
- من خلال هذا التصميم الشامل، يتم ضمان تجربة تعليمية عالية الجودة تدعم المتعلمين في اكتساب المهارات والمعارف المطلوبة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

ثالثاً: الدعم والتدريب

بعد موافقة المركز الوطني للتعليم الإلكتروني على تصميم البرامج، تأتي مرحلة توفير الدعم والتدريب لضمان نجاح الشهادات المهنية الاحترافية، حيث يُعد هذا الدعم عنصراً أساسياً لضمان جودة التعليم والتطوير المهني (السلمي، 2020). أظهرت النتائج أن الجامعات السعودية، بالتعاون مع المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، تقدم دعماً متعدد الأبعاد يساهم في تحسين جودة التعليم والتطوير المهني، وهو ما يتوافق مع دراسة الزايدي (2019) التي أكدت أن التعاون بين المؤسسات التعليمية والمراكز الوطنية يُعتبر استثماراً حيوياً في تطوير التعليم وتحسين الكفاءات.

الدعم الفني: قدم المركز الوطني دعماً فنياً أساسياً لضمان جودة الشبكة وأدوات الاتصال اللازمة لضمان تجربة تعلم سلسة. كما ذكر "علي": "الدعم المقدم من المركز كان يشمل إطاراً تنظيمياً ومعايير واضحة وإرشادات لعملية الاعتماد"، وأضاف "خالد" أن "هناك تواجد دائم لفريق الدعم في كل دورة للتأكد من سلامة أدوات الاتصال وجودتها". وقد أكدت دراسة المسعد وآخرون (2021) على أهمية الدعم الفني في ضمان جودة البرامج التعليمية، كما أشارت دراسة الزايدي (2019) إلى أهمية الدعم الفني في تحسين استجابة الجامعات للمشكلات التقنية.

الدعم الإرشادي: تم تقديم الدعم الإرشادي على ثلاثة مستويات: للمدرّبين، المدربين، والجامعات. بالنسبة للمدرّبين، تم تقديم توجيهات بشأن اختيار الشهادات المناسبة وفقاً لاحتياجاتهم المهنية، أما بالنسبة للمدرّبين، فقد قدم المركز خطط سير عمل واضحة لضمان الكفاءة في التنفيذ، بينما قدم المركز أيضاً دعماً استراتيجياً للجامعات حول كيفية تفعيل التعليم الإلكتروني وتقديم حلول للتحديات التقنية واللوجستية. كما أضاف "بسام" من المركز الوطني أن تصميم الشهادات كان يتم بناءً على نموذج مقترح، مثل شهادة OTT.



الدعم التربوي: كان الدعم التربوي ضروريًا لتحسين جودة الشهادات الاحترافية. أظهرت النتائج أن الدعم التربوي شمل تطوير المحتوى وفقًا للمعايير التربوية. كما أشار "علي" إلى أنهم "استعانوا بزميل في التربية لمساعدتهم في بناء المحتوى وفق المعايير التربوية". هذا يتماشى مع ما أكدت عليه دراسة الزايدي (2019) من ضرورة وجود معايير تربوية لضمان نتائج تعليمية عالية الجودة. كما أضاف "سالم" أن "الفريق في الجامعة كان يعمل بشكل وثيق مع المركز لتطوير المحتوى بما يتماشى مع المعايير التربوية."

من خلال هذه الجهود المشتركة بين المركز الوطني للتعليم الإلكتروني والجامعات، تمكن المشاركون من خلق بيئة تدريبية رقمية متكاملة تتيح للمتدربين الوصول إلى مخرجات تعليمية عالية الجودة، كما ساعدت على تعزيز تفاعل المتعلمين مع المحتوى وتعزيز تجربتهم التعليمية.

رابعاً: التنفيذ

أشارت نتائج الدراسة إلى أن نجاح تقديم الشهادات الاحترافية كان نتيجة للتخطيط الجيد من قبل العمادة، الذي أرسى مسارًا واضحًا لتحقيق الأهداف التعليمية والاستراتيجية للجامعات. وأوضحت دراسة الزايدي (2019) أن التخطيط الاستراتيجي يسهم بشكل كبير في تطوير البرامج التعليمية وتحقيق نتائج إيجابية في التعليم. كما تم التأكد من جاهزية البنية التحتية التعليمية لتقديم برامج ذات جودة عالية، وهو ما أكدته دراسة العتيبي والسواط (2022) التي أشارت إلى تحسين البنية التحتية الجامعية، بما في ذلك الشهادات الاحترافية المعتمدة دوليًا.

نتائج الدراسة أظهرت أيضًا أن وجود بيئات تعليمية مناسبة، مثل الفصول الدراسية الذكية والأنظمة التقنية الحديثة، يعزز من تفاعل المتدربين مع المحتوى التعليمي. وأشار المشاركون إلى أهمية تجهيزات التعليم في تحسين تجربة التعلم، وهو ما يتماشى مع ما ذكره أحمد (2016) حول أهمية البنية التحتية في دعم التعليم الإلكتروني.

كما أظهرت الدراسة أن وجود فريق عمل متكامل يعزز التنسيق بين الأكاديميين والإداريين، مما يساهم في فعالية البرامج التعليمية. كما ذكر "سالم" أن "كل فريق كان يركز على جوانب معينة لضمان تقديم محتوى متكامل يلبي احتياجات المتدربين". تتفق هذه النتائج مع دراسة المسعد وآخرون (2021) التي أكدت على أن التنسيق الفعال بين أعضاء الهيئة التدريسية يحسن جودة التعليم.

أخيرًا، أكدت النتائج على دور كفاءة المدربين في نجاح البرامج التدريبية. أشار المشاركون إلى أهمية أن يكون المدربون ذوي خبرات مهنية وأكاديمية متميزة. كما أكدت دراسة الجهني (2017) على ضرورة التأهيل المستمر للمدربين في مجالات التعليم الإلكتروني، وهو ما دعمته أيضًا دراسة Martin et al (2021) التي أكدت أن جودة التعليم الإلكتروني تعتمد على قدرة المدربين على استخدام التكنولوجيا بفعالية.

خامساً: التقييم المستمر

أظهرت النتائج أن التقييم والتحسين المستمر هما عنصران أساسيان لضمان جودة البرامج الأكاديمية، بما في ذلك الشهادات الاحترافية في الجامعات السعودية. يعتمد هذا النهج على جمع وتحليل التغذية الراجعة من المستفيدين، المدربين، والجهات ذات الصلة، ويتجاوز التقييم التقليدي للمحتوى الأكاديمي ليشمل كفاءة طرق تقديم الشهادات وملاءمة المحتوى مع احتياجات المتدربين ومتطلبات سوق العمل.

يُعتبر التقييم المستمر أداة حيوية لتحسين جودة التعليم الإلكتروني، حيث يساعد في تطوير استراتيجيات تعليمية متوافقة مع احتياجات التعلم الحديثة. كما أكدت دراسة الزايدي (2019) على أن التقييم المستمر يوفر بيانات دقيقة تُمكن من تحسين الممارسات التعليمية ومعالجة نقاط الضعف بفعالية. ودعمت دراسة جامعة كامبردج (2018) أهمية دمج التقييم المستمر في تطوير استراتيجيات تعليمية مستدامة تدعم الأهداف الأكاديمية والمهنية.



ويتفق هذا مع ما أشار إليه (2017) Quada حول أهمية آليات التقييم لضمان جودة التعليم. في السياق السعودي، يُعتبر التقييم المستمر ضروريًا لتحسين البرامج بما يتماشى مع التغيرات السريعة في التعليم الإلكتروني واحتياجات سوق العمل، مما يعزز قدرة الجامعات على تقديم برامج تعليمية عالية الجودة تساعد المتدربين في الحصول على فرص عمل أفضل.

ختامًا، ترى الباحثتان أن تجربة الجامعات السعودية في تبني الشهادات الاحترافية قامت على خطوات استراتيجية متعددة، بدأت بمنح الرخص للمؤسسات التعليمية المتوافقة مع معايير المركز الوطني للتعليم الإلكتروني. ثم تم تصميم البرامج لتلبية احتياجات التعليم الإلكتروني ومتطلبات سوق العمل، مع توفير الدعم المستمر الفني، الإرشادي، والتربوي. وأخيرًا، تم اتباع عملية التقييم المستمر لضمان نجاح الشهادات الاحترافية في تحقيق أهدافها الأكاديمية والمهنية.

ثانيا الإجابة عن تساؤل البحث والخاص بالتحديات التي واجهت الجامعات في تبني الشهادات الاحترافية:
أظهرت النتائج أن تبني الشهادات الاحترافية في الجامعات السعودية واجه تحديات كبيرة، أبرزها ضغط الوقت، حيث واجه المشاركون صعوبة في التوفيق بين التزاماتهم اليومية ومتطلبات البرامج. كما تم تحديد مقاومة التغيير الثقافي كعائق رئيسي، بالإضافة إلى محدودية الموارد البشرية المؤهلة في مجالات التعليم الإلكتروني والتدريب. هذه التحديات أثرت على فعالية البرامج التعليمية، وهو ما أشار إليه أحمد: "أكبر تحدٍ واجهه الأغلب عند تقديم الشهادات الاحترافية، خاصة في التجربة الأولى، كان ضغط الوقت".

وأيدت دراسة (2021) Christopher et al. أن نقص الكوادر المتخصصة في التعليم الإلكتروني يؤدي إلى إجهاد المدربين، مما يؤثر سلبًا على جودة التعليم الإلكتروني. كما أكدت دراسة (2020) Smith على ضرورة تحرك الجامعات بسرعة لتدريب المدربين لضمان تقديم تعليم عالي الجودة. في هذا الصدد، اتخذت الجامعات إجراءات لمواجهة هذا التحدي، حيث ألزمت المدربين ببرامج تدريبية لتعزيز كفاءتهم التقنية في التعليم الإلكتروني، وهو ما أكدته (2022) Mohammed بأن هذا التدريب لا يقتصر على رفع الكفاءة الفنية، بل يعزز قدرة المدربين على التفاعل مع المتدربين. كما أشارت دراسة (2019) Michelle إلى أهمية التدريب المستمر للكوادر البشرية لضمان نجاح الشهادات الاحترافية. أما بالنسبة لمقاومة التغيير الثقافي، فقد أظهرت دراسة (2017) Al-Jassim أن الجامعات تواجه تحديات كبيرة في ذلك، مع ضرورة برامج توعية لتعزيز الوعي بأهمية الشهادات الاحترافية. وأكدت دراسة (2019) Al-Khalid على ضرورة تضمين هذه البرامج في خطط التدريب والتطوير المهني. وأوضحت دراسة (2022) Al-Otaibi & Al-Sawat أن الدعم المؤسسي القوي في مرحلة الإعداد يعد ضروريًا لتوفير الموارد والتدريب المناسب. وفي الختام، ترى الباحثتان أن التحديات التي تواجه تبني الشهادات الاحترافية في الجامعات السعودية تتطلب استجابة شاملة ومتكاملة، مع التركيز على تحسين البنية التحتية والموارد البشرية وتعزيز الثقافة التعليمية التي تشجع على الابتكار والتغيير.

التوصيات

- في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن وضع مجموعة من التوصيات، حيث تمثلت بما يلي:
- ضرورة الاهتمام بجودة المحتوى المقدم للمستفيدين من خلال الدورات التدريبية الإلكترونية.
 - توفير مرافق وتجهيزات حديثة، بالإضافة إلى تقنيات التعليم المتطورة التي تسهل عملية التعلم.
 - عقد الدورات المتتالية والتي تؤهل العاملين على التحكم بالوقت والعمل في ظل الضغوط.
 - عقد الدورات التدريبية على التقنيات الرقمية الحديثة في مجالات التصميم واعداد المحتويات.
 - انتداب مجموعة من العاملين في التعليم الإلكتروني لدورات خارجية للتمكن من الشهادات الاحترافية المتميزة.



بحوث مستقبلية

- تجربة الجامعات السعودية في تبني الشهادات الاحترافية للتعليم والتدريب الإلكتروني لجامعات مختلفة.
- دراسة مستوى رضا المستفيدين للشهادات الاحترافية المقدمة من الجامعات السعودية.
- تصور مقترح للجامعات السعودية المقدمة للشهادات الاحترافية في المملكة العربية السعودية.

المراجع

1. أبوعبادة، أنير ابراهيم. (2021). تقييم تجربة المملكة العربية السعودية في التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أولياء الأمور. مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 29(3)، 231-261.
2. احمد، ياسر سعد. (2016). واقع التعلم والتدريب الإلكتروني في المملكة العربية السعودية. المجلة العلمية لجامعة 6 أكتوبر (1)3، 134-153.
3. البجالي، عبد الحميد، ويونس، عبد العليم. (2022). درجة مساهمة الدورات المفتوحة عبر الإنترنت (MOOCs) في التنمية المهنية لمعلمي الحاسوب في مدينة مكة المكرمة وميولهم تجاهها. المجلة العربية للتربية النوعية، 6(23)، 333-370.
4. الجهني، لمياء . (2017). الدورات المفتوحة عبر الإنترنت ودورها في دعم التحفيز واستراتيجيات التعلم الذاتي. مجلة الدراسات التربوية والنفسية، 25(4)، 228-257.
5. الزايد، محمد. (2019). وضع تطبيق مبادئ الحوكمة في مكاتب التعليم بجدة من وجهة نظر المشرفين التربويين. مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، 11(1)، 1-44.
6. عبد الهادي، أيمن. (2020). فاعلية المقررات الإلكترونية مفتوحة المصدر واسعة الانتشار (موك) في تطوير الأداء المهني للمعلمين واتجاهاتهم نحوها. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة، 19(37)، 473-535.
7. العتيبي، عبد الرحمن مسفر، والسواط، نسيم حمود. (2022). تصورات المعلمات نحو توظيف بيانات التعلم التكيفية في العملية التعليمية. مجلة كلية التربية بجامعة أسيوط، 39(2.2)، 135-179.
8. العوضي، زاهر. (2017). الشهادات الاحترافية: دورها في تحسين الكفاءات المهنية ودعم التميز في مجالات التعليم والتدريب الإلكتروني. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.
9. الفهيد، نورة. (2020). أثر التدريب الإلكتروني على تطوير المهارات التعليمية في المؤسسات الأكاديمية. مجلة التعليم والتدريب الإلكتروني، 18(3)، 120-145.
10. محمد، علي. (2022). استراتيجيات تطوير كفاءة المدربين في التعليم الإلكتروني: دراسة في الجامعات السعودية. مجلة التعليم العالي، 15(3)، 112-130.
11. مرعي، صفية محمد، وصالح، إيمان صلاح. (2022). فعالية برنامج تدريبي قائم على المقررات الإلكترونية مفتوحة المصدر في تنمية الاستعداد للتعلم الإلكتروني لدى معلمي الحاسب. مجلة كلية التربية بجامعة بني سويف، 19(115)، 206-233.
12. المركز الوطني للتعليم الإلكتروني. (2020). المؤشر الوطني للتعليم والتدريب الإلكتروني. مسترجع من: <https://nelc.gov.sa/sites/default/files/media/document/nkpi2020.pdf>
13. المسعد، بدور، والصفار، رباب، وبوحمدة، أحمد. (2021). المقررات الإلكترونية المفتوحة واسعة الانتشار (MOOCs) في البحث العلمي في العالم العربي: دراسة منهجية للأدب المنشور. مؤتة للبحوث والدراسات - سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 36(1)، 143-180.
14. اليونسكو. (2019). دليل عملي للاعتراف بالمؤهلات: تنفيذ الاتفاقية العالمية للاعتراف بالمؤهلات المتعلقة بالتعليم العالي. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000374905_ara
15. Ali, K. Q., Soofi, S. B., Hussain, A. S., Ansari, U., Morris, S., Tessaro, M. O., ... & Merali, H. (2020). Simulator-based ultrasound training for identification of



- endotracheal tube placement in a neonatal intensive care unit using point of care ultrasound. *BMC Medical Education*, 20, 1-11.
16. Ahmed, Yasser Saad Mahmoud. (2017). The reality of e-learning and training in the Kingdom of Saudi Arabia: a strategic choice to achieve national aspirations and anticipate the future. *Scientific Journal of October 6 University*, 3(1), 134-153.
17. Al-Akhras, Muhammad. (2019). The role of professional certificates in enhancing electronic training for education specialists. *Journal of Educational and Technical Studies*, 15(2), 123-145.
18. Christopher, D., et al. (2021). The challenges faced by universities in adopting professional certifications: A case study in e-learning. *Journal of Educational Technology*, 34(2), 45-62.
19. Koniuk Group. (2020). Implementing professional certifications in international higher education: A focus on digital transformation. *Higher Education Review*, 15(4), 89-102.
20. National Center for E-Learning. (2020). National index for e-education and training. Retrieved from: <https://nelc.gov.sa/sites/default/files/media/document/nkpi2020.pdf>
21. Patel, R., & Adams, L. (2020). Impact of Online Training on Professional Competence. *International Journal of E-Learning*, 22(3), 205-220.
22. **QuestionPro. (2016). Qualitative research: Definition, types, and examples.** QuestionPro <https://www.questionpro.com>.
23. Smith, A., & Johnson, B. (2021). *E-learning and Professional Development: Exploring Online Training Approaches*. Educational Technology Publications.
24. Selvaratnam, S., & Sankey, M. (2020). Adoption of micro-credentials in higher education institutions in Australia and New Zealand: Opportunities and challenges. *Journal of Educational Technology*, 12(3), 45-58.
25. Tang, John. (2021). The impact of COVID-19 on the demand for professional certifications in online education: Accelerating the development of human resources for remote learning. *Journal of Online Education and Technology*, 15(4), 123-145.
26. UNESCO. (2019). *A practical guide to the recognition of qualifications: implementing the Global Convention on the Recognition of Qualifications for Higher Education*. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000374905_ara.
27. University, 19(115), 206-233.
28. UNESCO. (2019). *Assessment practices in online learning: The role of continuous feedback in enhancing learning outcomes*. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.
29. University of Cambridge. (2018). *Developing sustainable assessment strategies in digital learning environments*. Cambridge University Press.
30. Wilson, T., et al. (2020). The impact of sustainable training programs in enhancing the implementation of professional certifications at universities. *Journal of Online Education*, 26(2), 90-105.